هيئة الأمم المتحدة للمرأة

هيئة الأمم المتحدة للمساواة
بين الجنسين وتمكين المرأة

الحواشي:

1 يشير التحليل في هذه الورقة في المعظم إلى أحد أشكال النزاع الرئيسية –الحروب الأهلية- والمعرفة على أنها «قتال يقع داخل حدود كيان معترف بسيادته وبين أطراف كانت خاضعة لسلطة مشتركة عند بداية الأعمال الحربية» (Kalyvas 2007: 17). ونحن نركز على الحروب الأهلية بسبب شح الأدلة حول تأثير الأشكال الأخرى للنزاع العنيف على مستوى النزاعات الصغرى.

2 هناك استعراض أكثر شمولية لما كتب من مواد ومؤلفات في نسخة أطول من هذه الورقة متوفرة عند الطلب.

3 انظر بلاتمان وميغيل 2010 وجوستينو 2012 للاطلاع على استعراضات للمواد التي كُتبت عن عمليات النزاعات من المستوى المصغر والتي نشأت في العقد الأخير. انظر أيضاً شبكة 'هاوسهولد إن كونفليكت' - www.hicn.org.

4 وجد بوت وآخرون (2005) أن الأرامل في أنغولا والبوسنة والهرسك وكوسوفو (بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1244) وموزمبيق والصومال يمثلن أكثر من 50 بالمائة من كافة النساء البالغات. وتقول تقارير الأمم المتحدة (2001) إن نحو 60 بالمائة من جميع النساء البالغات بعد انتهاء الحرب في موزمبيق كن أرامل. وهذه أرقام مثيرة للدهشة.

5 انظر الاستعراض في جوستينو (Justino 2009). ولمزيد من الدليل التجريبي انظر ما يلي: Acemoglu et al. (2004), Adam (2008), Akbulut-Yuksel et al. (2011), Allden (2008), Calderon et al. (2011), Date-Bah (2003), El-Bushra and Sahl (2005), Lehrer (2010), Kondylis (2010), Kumar (2000), Menon and Rodgers (2011), Shemyakina (2011).

6 هناك شرح لمجموعات البيانات المتاحة واحتمالات التحليل الكمي حول العلاقة بين النزاع العنيف وأدوار الجنسين والانتعاش الاقتصادي في نسخة مطولة من هذه الورقة يمكن توفيرها حسب الطلب. كما تم إدراج ومناقشة التحليل المفصل لجميع دراسات الحالات الإفرادية في النسخة الكاملة من التقرير.

7 هناك شرح موسع في النسخة المطولة من هذه الورقة والتي يمكن تزويدكم بها عند الطلب. تم إيجاز النتائج الرئيسية لها التحليل في جدول في المرفق 2.

8 نأخذ بالاعتبار جميع النزاعات – النزاعات الصغيرة والحروب الأهلية- كما عرفتها مجموعة بيانات برنامج أبسالا لبيانات النزاع/ المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو.

9 من البلدان الأربع والسبعين. لم يشهد 24 بلداً أي شكل من أشكال النزاع بين العامين 1980 و2010. وشهد 50 بلداً نزاعاً واحداً في الفترة نفسها. وتعريفنا لفترات ما قبل النزاع والنزاع قصير الأمد وطويل الأمد وما بعد النزاع هو كالتالي: يعتبر البلد في حالة 'ما قبل النزاع' مدة تصل خمس سنوات تسبق النزاع. وتُعرّف السنوات الخمس التي تلي النزاع بفترة 'المدى القصير بعد انتهاء النزاع' (شريطة ألا يقع أي نزاع مجدداً لثلاث سنوات متتالية). أما الفترة من ست إلى عشر سنوات بعد النزاع فتعرّف بأنها فترة 'المدى الطويل بعد انتهاء النزاع'.

10 انظر التحليل في القسم 3. انظر أيضاً أوراق البحث العاملة لشبكة 'هاوسهولد إن كونفليكت' 106-100 (www.hicn.org/papers). مجموعة الأوراق هذه هي جزء من مشروع مشترك بين البنك الدولي وشبكة 'هاوسهولد إن كونفليكت'. حول تأثير النزاع العنيف على الجنسين.

المرفق 2: معدلات المؤشرات خلال الفترة من 1990-2010

المؤشر	البلدان التي تنعم بالسلم بين 2010-1980	البلدان التي شهدت نزاعاً بين عامي 1980 و 2010			
		مرحلة النزاع	قبل النزاع	المدى القصير بعد انتهاء النزاع	المدى الطويل بعد انتهاء النزاع	فترة السلم
متوسط نسبة سن الإعالة	77.08	79.04	77.7	75.99	75.64	70.19
متوسط معدل الخصوبة	3.97	4.43	4.49	4.02	3.94	3.63
متوسط إجمالي الدخل القومي للفرد	1172.72	1046.98	1011.12	1120.51	1463.19	1971.97
متوسط إجمالي الناتج المحلي للفرد	993.95	956.09	991.86	1129.25	1199.35	1421.88
متوسط مشاركة النساء في أسواق العمالة	59.95	55.84	53.45	56.51	55.15	54.50
متوسط مشاركة الرجال في أسواق العمالة	81.69	80.49	78.81	80.42	79.94	79.35
متوسط نسبة مقاعد النساء في مجلس النواب	10.55	10.11	8.89	11.92	11.32	13.17
متوسط نسبة تسجيل الإناث في المدارس الأساسية	101.80	82.96	80.65	86.87	95.02	94.41
متوسط نسبة تسجيل الذكور في المدارس الأساسية	106.07	93.71	94.13	97.17	102.89	102.50
متوسط نسبة تسجيل الإناث في المدارس الثانوية	59.35	36.05	38.78	42.68	48.52	53.44
متوسط نسبة تسجيل الذكور في المدارس الثانوية	59.22	41.53	46.12	46.22	51.81	55.39
عدد السنوات التي أمضاها البلد في كل مرحلة سلام/ نزاع	504	352	52	141	154	351

المصادر: مجموعة بيانات النزاع المسلح من برنامج أبسلا لبيانات النزاع/ المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو *(UCDP/PRIO)*، مؤشرات البنك الدولي للتنمية، حساباتنا. ملاحظات: مؤشرات البلدان ذات الدخل المنخفض، والمتوسط المنخفض، والمتوسط المرتفع فقط.

الفرضية/ المتغير	التعريف/ التقدير	البلد*
3- المشاركة المدنية		
المشاركة في جماعات المجتمع المحلي	نسبة الأسر المعيشية التي شاركت في أية جماعة مجتمعية خلال السنة التي سبقت إجراء الاستقصاء.	تيمور-ليشتي
4- مكانة المرأة		
المساهمة في الدخل العمالي	معدل نسبة دخل الأسرة المعيشية الوارد من الإناث أو الذكور العاملين (باستثناء الأسر التي دخلها من العمل يساوي صفراً أو بياناتها ناقصة)	تيمور-ليشتي، طاجيكستان، كوسوفو
مساهمة النساء في نفقات الأسرة المعيشية	نسبة النساء المتزوجات حالياً (15-49 سنة) اللواتي عملن وكسبن مالاً خلال السنة التي سبقت إجراء الاستقصاء. بحسب فئات المساهمة في نفقات الأسرة: لا شيء أو لا شيء تقريباً، أقل من النصف، النصف، أكثر من النصف، كل شيء.	كولومبيا
القرارات المتعلقة بالمال الذي تكسبه النساء	تشمل الفئات: المرأة لوحدها، المرأة وزوجها أو فرد آخر، الزوج أو الشريك فقط.	كولومبيا، نيبال
المرأة مُشارِكة في القرار	نسبة النساء من سن الإنجاب (15-49) المشاركات في عمليات صنع قرارات الأسرة المعيشية (لوحدهن أو مع الشريك أو فرد آخر من الأسرة)	كولومبيا، نيبال
5- رفاهية الأسرة المعيشية		
إنفاق الفرد الواحد	معدل الإنفاق للفرد البالغ المكافئ خلال السنة التي سبقت الدراسة (حسب التقديرات التي تضمنتها كل دراسة).	تيمور-ليشتي، طاجيكستان، كوسوفو، البوسنة والهرسك
مؤشر الثروة	مؤشر المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للأسرة المعيشية الذي تم الحصول عليه كمجموع مرجّح من عدة مؤشرات مرتبطة بالأصول المملوكة وإمكانية الحصول على الخدمات (حسب التقديرات التي تضمنتها كل دراسة).	كولومبيا، نيبال
حالة الفقر	تعتبر الأسرة فقيرة إذا كان مؤشر ثروتها ضمن الخُمسين السفليين من التوزيع.	كولومبيا
6- رفاهية المجتمع المحلي		
معدل إنفاق الفرد الواحد	معدل الإنفاق للفرد البالغ المكافئ خلال السنة التي سبقت إجراء الاستقصاء (حسب التقديرات التي تضمنها كل استقصاء) لجميع الأسر المعيشية في المجتمع المحلي (وحدات أخذ عينات).	تيمور-ليشتي، طاجيكستان، كوسوفو، البوسنة والهرسك
معدل مؤشر الثروة	معدل مؤشر الثروة لجميع الأُسر المعيشية في كل مجتمع محلي (وحدات أخذ عينات).	كولومبيا، نيبال
معدل حالات الفقر	نسبة الأُسر المعيشية في كل مجتمع محلي والمصنفة كأُسر معيشية فقيرة حسب أخماس مؤشر الثروة	كولومبيا

الفرضية/ المتغير	التعريف/ التقدير	البلد*
2أ- خصائص أخرى للوظيفة		
معدل ساعات العمل	معدل ساعات العمل التي عملها الأفراد في الأسبوع الذي سبق إجراء الاستقصاء، مع استثناء الأصفار والبيانات المفقودة.	تيمور-ليشتي، طاجيكستان، كوسوفو، البوسنة والهرسك
معدل الدخل لساعة العمل	معدل دخل العمل (المرتب زائداً الاستحقاقات) الذي كان يكسبه الأفراد في الأسبوع الذي سبق إجراء الاستقصاء، باستثناء الأصفار والبيانات المفقودة.	تيمور-ليشتي، طاجيكستان، كوسوفو، البوسنة والهرسك
نوع الوظيفة	نسبة الأفراد الذين عملوا في الأسبوع الذي سبق إجراء الاستقصاء، حسب مرتبة الوظيفة.	تيمور-ليشتي، طاجيكستان، كوسوفو، نيبال
الوظيفة بأجر	العاملون بأجور في مزرعة للعائلة أو مشاريع تجارية غير زراعية، أو عند شخص من غير أفراد الأسرة.	تيمور-ليشتي، طاجيكستان، كوسوفو
توظيف ذاتي- زراعي	شركات أو عاملون لحسابهم قطاعهم الرئيسي هو الزراعة (بما في ذلك التحريج وصيد السمك وصيد الحيوانات).	تيمور-ليشتي، طاجيكستان، كوسوفو
توظيف ذاتي- غير زراعي	شركات أو عاملون لحسابهم قطاعهم الرئيسي من غير الزراعي.	تيمور-ليشتي، طاجيكستان، كوسوفو
عامل عند العائلة	الفرد العامل في مزرعة للعائلة أو مشروع تجاري لها غير زراعي (غير مدفوع الأجر عادة).	تيمور-ليشتي، طاجيكستان، كوسوفو
نوع المردود	نسبة النساء الموظفات في الأسبوع الذي سبق إجراء الاستقصاء، وحسب نوع الراتب المأخوذ: غير مدفوع الأجر، مدفوع نقداً أو نقداً وعيناً، ومدفوع عيناً فقط.	كولومبيا، نيبال
نوع العمل	نسبة النساء الموظفات في الأسبوع الذي سبق إجراء الاستقصاء، وحسب الشخص الذي عملن له: من العائلة، شخص آخر، توظيف ذاتي.	نيبال
نوع المهنة	نسبة الأفراد الموظفين في المهنة الرئيسية المذكورة في الأسبوع الذي سبق إجراء الاستقصاء.	تيمور-ليشتي، طاجيكستان، كوسوفو، كولومبيا
احترافي، إداري	موظفون محترفون وخبراء فنيون وإداريون وتنفيذيون وصناع قرار.	تيمور-ليشتي، طاجيكستان، كوسوفو، كولومبيا
مرتبط بالخدمات	الفرد الموظف في عمل مكتبي أو في المبيعات أو غيرها من الخدمات.	تيمور-ليشتي، طاجيكستان، كوسوفو، كولومبيا
مزارع	الفرد الموظف في الزراعة والمواشي.	تيمور-ليشتي، طاجيكستان، كوسوفو، كولومبيا
عامل يدوي، غير ذلك	الفرد الموظف في التحريج وصيد السمك وصيد الحيوان؛ وعمال الإنتاج والنقل، والعامل غير الماهر.	تيمور-ليشتي، طاجيكستان، كوسوفو، كولومبيا
القطاع الرئيسي للعمل	نسبة الأفراد الذين عملوا في الأسبوع الذي سبق إجراء الاستقصاء حسب القطاع الرئيسي للعمل.	تيمور-ليشتي، طاجيكستان
إمكانية الحصول على أعمال ثانوية	نسبة الأفراد الذين عملوا في الأسبوع الذي سبق إجراء الاستقصاء وكان لديهم عمل ثانوي.	تيمور-ليشتي، طاجيكستان، كوسوفو

المرفق 1: قائمة المتغيرات والمؤشرات

الفرضية/ المتغير	التعريف/ التقدير	البلد*
1- التغيرات في تركيبة الأسرة المعيشية		
حجم الأسرة المعيشية	معدل حجم الأسرة المعيشية (إجمالي عدد أفراد الأسرة)	تيمور-ليشتي، طاجيكستان، كوسوفو، كولومبيا، نيبال، البوسنة والهرسك
التركيبة	معدل نسبة حجم الأسرة حسب الفئات العمرية (0-6، 7-15، 16-65، أكبر من 65 سنة)	تيمور-ليشتي، طاجيكستان، كوسوفو، كولومبيا
معدل عدد الأطفال تحت سن 5 سنوات	لجميع النساء من سن الإنجاب (15-49 سنة)	نيبال، البوسنة والهرسك
نسبة الإعالة	معدل نسبة الأفراد الصغار والمسنين (تحت سن 16 وأكبر من سن 65 سنة) إلى عدد البالغين من سن العمل (16-65 سنة)	تيمور-ليشتي، طاجيكستان، كوسوفو، كولومبيا
نسبة الإناث/ الذكور	نسبة الإناث البالغات إلى الذكور البالغين (16 إلى 65 سنة)	تيمور-ليشتي، طاجيكستان، كوسوفو، كولومبيا
خصائص أخرى للأسرة المعيشية		
إمكانية الحصول على أرض	حصة الأسر المعيشية ضمن عينة كاملة تتمتع بإمكانية الوصول إلى أرضها أو استئجار أرض.	تيمور-ليشتي، طاجيكستان، كوسوفو
الموقع الريفي	حصة الأسر المعيشية ضمن عينة كاملة تعيش في مناطق الريف.	تيمور-ليشتي، طاجيكستان، كوسوفو، نيبال، البوسنة والهرسك
2- استغلال الوقت والأدوار الاقتصادية		
استغلال الوقت		
مهمات منزلية (ساعة أسبوعياً)	معدل عدد الساعات في الأسبوع التي كان يصرفها الأفراد من 15 سنة فما فوق قبل إجراء الاستقصاء، بما في ذلك جلب الماء من أي نوع، وجلب الحطب من أي نوع، وأي عمل يرتبط بالمنزل ورعاية الأطفال.	تيمور-ليشتي
مهمات إنتاجية	معدل عدد الساعات في الأسبوع التي كان يتم صرفها في الوظيفة قبل إجراء الاستقصاء، جميع الأفراد فوق 15 سنة.	تيمور-ليشتي
الإجمالي (ساعة أسبوعياً)	مجموع الساعات المصروفة أسبوعياً في مهمات منزلية وإنتاجية.	تيمور-ليشتي
المشاركة في سوق العمالة		
موظفون	نسبة الأفراد من سن العمل (فوق 15 سنة) الذين ذكروا أنهم يمتلكون وظيفة في الأسبوع الذي سبق إجراء الاستقصاء (عملوا عند شخص آخر، في المزارع، أو لحسابهم الخاص، زائداً أولئك الذين كانوا غائبين مؤقتاً عن العمل).	تيمور-ليشتي، طاجيكستان، كوسوفو، كولومبيا، نيبال، البوسنة والهرسك
غير موظفين	نسبة الأفراد من سن العمل (فوق 15 سنة) ممن ليس لديهم وظيفة لكنهم ذكروا أنهم بحثوا عن عمل في الأسبوع الذي سبق إجراء الاستقصاء (بمن فيهم أولئك الذين ينتظرون رداً أو انخرطوا في عمل موسمي).	تيمور-ليشتي، طاجيكستان، كوسوفو، كولومبيا
غير نشطين	نسبة الأفراد من سن العمل (فوق 15 سنة) الذين لم يتم توظيفهم ولم يبحثوا عن عمل في الأسبوع الذي سبق إجراء الاستقصاء.	تيمور-ليشتي، طاجيكستان، كوسوفو، كولومبيا

United Nations (UN). 2001. *Widowhood: Invisible women, secluded or excluded,* United Nations, Division for the Advancement of Women, Dept. of Economic and Social Affairs.

Verpoorten, M. And L. Berlage. 2007. "Economic Mobility in Rural Rwanda: A Study of the Effects of War and Genocide at the Household Level," *Journal of African Economies, 16*(3), pp. 349-392.

Voors, M., Nillesen, E., Verwimp, P., Lensink, R. and van Soest, D. 2010. "Does Conflict Affect Preferences? Results from Field Experiments in Burundi", MICROCON Working Paper no. 21. MICROCON, EU Integrated Project on Micro-Level Analysis of Violent Conflicts, Institute of Development Studies, Brighton (www.microconflict.eu).

Women for Women. 2010. *The Democratic Republic of Congo Survey*, Briefing on women's status in DRC, Women for Women International (http://www.womenforwomen.org/news-women-for-women/assets/files/Congo-Briefing.pdf).

World Bank 2012. *World Development Report 2012.* Washington, DC: The World Bank.

Zuckerman, E., and M. E. Greenberg. 2004. "The Gender Dimensions of Post- Conflict Reconstruction", Paper presented at the UNU-WIDER Conference Making Peace Work, Helsinki: June.

Schindler, K. 2010. "Who Does What in a Household after Genocide? Evidence from Rwanda", HiCN Working Paper 90, Households in Conflict Network (www.hicn.org).

Shemyakina, O. 2006. "The Effect of Armed Conflict on Accumulation of Schooling: Results from Tajikistan", HiCN Working Paper No. 12, Households in Conflict Network (www.hicn.org).

—— 2009. "The Marriage Market and Tajik Armed Conflict", HiCN Working Paper 66 Households in Conflict Network (www.hicn.org).

—— 2011. "The Labor Market, Education and Armed Conflict in Tajikistan", Policy Research Working Paper 5738, Washington, DC: The World Bank.

Sörensen, B. 1998. "Women and Post-Conflict Reconstruction: Issues and Sources", Occasional Paper 3, UNRISD/The War-Torn Societies Project, Geneva: UNRISD.

Swamy, A., S. Knack, Y. Lee, and O. Azfar. 2001. "Gender and corruption", *Journal of Development Economics,* 64, pp. 25-55.

Swee, E.L. 2009. "On War and Schooling Attainment: The Case of Bosnia and Herzegovina", HiCN Working Paper 57, Households in Conflict Network (www.hicn.org).

Themnér, L. And P. Wallensteen. 2011. "Armed conflict, 1946–2010", *Journal of Peace Research,* 48, pp. 525-536.

Thomas, D. 1990. "Intra-household Resource Allocation: An Inferential Approach," *Journal of Human Resources,* 25(4), pp. 635-664.

—— 1997. "Incomes, expenditures and health outcomes: Evidence on intrahousehold allocation", in *Intrahousehold resource allocation in developing countries*, ed. by L. Haddad, J. Hoddinott, & H. Alderman, Baltimore: Johns Hopkins University Press for IFPRI.

Knowles, S., P.K. Lorgelly, and P.D. Owen. 2002. "Are Educational Gender Gaps a Brake on Economic Development? Some Cross-Country Empirical Evidence", *Oxford Economic Papers,* 54, pp. 118-149.

Kondylis, F. 2010. "Conflict Displacement and Labour Market Outcomes in Post-War Bosnia and Hersegovina", *Journal of Development Economics,* 93(2), pp. 235-248.

Kumar, K. 2000. *Women and Women's Organizations in Post-Conflict Societies: The Role of International Assistance*, Washington, DC: USAID.

—— 2001. *Women and Civil War: Impact, Organizations and Action*, Boulder, Colo., and London: Lynne Rienner.

Lagerlöf, N-P. 2003. "Gender Equality and Long-Run Growth", *Journal of Economic Growth*, 8, pp. 403-426.

Lehrer, K. 2010. "Gender Differences in Labour Market Participation During Conflict: Evidence from Displaced People's Camps in Norhtern Uganda", The Centre for the Study of African Economies, Department of Economics, University of Oxford, *Unpublished manuscript*.

Melander, E. 2005. "Political Gender Equality and State Human Rights Abuse", *Journal of Peace Research,* 42(2), pp. 149-166.

Menon, N. and Y. V. D. M. Rodgers. 2011. "War and Women's Work: Evidence from Conflict in Nepal", Policy Research Working Paper 5745, Washington, DC: The World Bank.

Nakamura, F. 2004. "Gender and Armed Conflict in Africa: Challenges to Gender Roles, Relations and Identities in the Case of Mozambique", Monterey Institute of International Studies, Monterey, CA.

Petesch, P. 2011. *Women's Empowerment Arising from Violent Conflict and Recovery: Life Stories from Four Middle-Income Countries*, USAID, Washington, DC: U.S. Agency for International Development.

Pollack, R. A. 2005. "Bargaining Power in Marriage: Earnings, Wage Rates and Household Production", *NBER Working Paper No. 11239,* National Bureau of Economic Research, Cambridge MA.

Qian, N. 2008. "Missing Women and the Price of Tea in China: The Effect of Sex- Specific Earnings on Sex Imbalance", *Quarterly Journal of Economics* , 123, pp. 1251-1285.

Rangel, M.A. 2006. "Alimony Rights and Intrahousehold Allocation of Resources: Evidence from Brasil", *The Economic Journal*, 116, pp. 627–658.

Regan, P.M. and A. Paskeviciute. 2003. "Women's Access to Politics and Peaceful States", *Journal of Peace Research,* 40(3), pp. 287-302.

Rehn, E., and E. J. Sirleaf. 2002. *Women, War and Peace: The Independent Expert's Assessment on the Impact of Armed Conflict on Women and Women's Role in Peace-Building*, New York: UNIFEM.

El-Bushra J. and M.G. Sahl. 2005. *Cycles of Violence: Gender Relations and Armed Conflict*, Nairobi and London: ACORD.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). 2011. *The state of food and agriculture, 2010-2011: women in agriculture, closing the gender gap for development,* Rome: FAO.

Gitter, S. R. and B. Barham. 2008. "Women's Power, Conditional Cash Transfers and Schooling in Nicaragua", *World Bank Economic Review*, 22 (2), pp. 271-290.

Handrahan, L. 2004. "Conflict, Gender, Ethnicity and Post-Conflict Reconstruction", *Security Dialogue*, 35(4), pp. 429:445.

Hoddinott, J. and L. Haddad. 1991. "Household Expenditures, Child Anthropometric Status and the Intrahousehold Division of Income: Evidence from the Cote d'Ivoire", Discussion paper 155, Research Program in Development Studies, Woodrow Wilson School of Public and International Affairs, Princeton University.

Hutchison, M.L. and K. Johnson. 2011. "Capacity to Trust? Institutional Capacity, Conflict, and Political Trust in Africa, 2000–2005", *Journal of Peace Research*, 48, pp. 737-752.

Ibáñez, A.M. and A. Moya. 2006. "The Impact of Intra-State Conflict on Economic Welfare and Consumption Smoothing: Empirical Evidence for the Displaced Population in Colombia", HiCN Working Paper 23, Households in Conflict Network (www.hicn.org).

International Alert. 2010. "Changing Fortunes: Women's Economic Opportunities in Post-War Northern Uganda", *Investing in Peace*, Issue No. 3, London: International Alert.

Jensen, R. 2010. "Economic Opportunity and Gender Differences in Human Capital: An Experimental Test for India", NBER Working Paper no. 16021. Cambridge MA: National Bureau for Economic Research.

Justino, P. 2009. "Poverty and violent conflict: A micro-level perspective on the causes and duration of warfare", *Journal of Peace Research,* 46 (3), pp. 315-333.

—— 2012 (forthcoming). "War and Poverty", in *The Oxford Handbook of the Economics of Peace and Conflict,* ed. by M. Garfinkel and S. Skaperdas, Oxford: OUP.

Justino, P. And P. Verwimp. 2006. "Poverty Dynamics, Violent Conflict and Convergence in Rwanda", HiCN Working Paper 16, Households in Conflict Network (www.hicn.org).

Justino, P., M. Leone, and P. Salardi. 2011. "Education and Conflict Recovery: The Case of Timor Leste", Policy Research Working Paper 5774, Washington, DC: The World Bank.

Kalyvas, S.N. 2007. *The Logic of Violence in Civil Wars*, Cambridge: Cambridge University Press.

Klasen, S. and Lamanna, F. 2009. "The Impact of Gender Inequality in Education and Employment on Economic Growth: New Evidence for a Panel of Countries", *Feminist Economics*, 15(3), pp. 91-132.

Acemoglu, D., D. Autor and D. Lyle. 2004. "Women, War, and Wages: The Effect of Female Labor Supply on the Wage Structure at Midcentury", *Journal of Political Economy*, 112(3), pp. 497-551.

Adam, J. 2008. "Displacement, Coping Mechanisms and the Emergence of New Markets in Ambon", Working paper N°9, Conflict Research Group, Ghent University.

Alldén, S. 2008. "Microfinancial Entrepreneurship: A tool for peacebuilding and empowerment in Timor-Leste and Cambodia?" International Studies Association (ISA), annual congress, 26-29 March, San Francisco.

Akbulut-Yuksel, M., M. Khamis and M. Yuksel. 2011. "Rubble Women: The Long-Term Effects of Postwar Reconstruction on Female Labor Market Outcomes", *IZA Discussion Papers*, No. 6148, Bonn: Institute for the Study of Labor.

Anderson, S. and M. Eswaran. 2009. "What Determines Female Autonomy? Evidence from Bangladesh", *Journal of Development Economics,* 90(2), pp. 179-191.

Attanasio, O.P. and V. Lechene. 2010. "Conditional Cash Transfers, Women and the Demand for Food", IFS Working Paper 10/17, Institute for Fiscal Studies, London.

Barro, R.J. 1997. *The Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study,* Cambridge: MIT Press.

Beaman, L., E. Duflo, R. Pande, and P. Topalova. 2006. "Women Politicians, Gender Bias, and Policy-making in Rural India." Background Paper for the UNICEF's The State of the World's Children Report 2007.

—— 2011. "Female Leadership Raises Aspirations and Educational Attainment for Girls: A Policy Experiment", *Science* 335 (582).

Bellows, J. and E. Miguel. 2006. "War and Institutions: New Evidence from Sierra Leone", *The American Economic Review*, 96(2), pp. 394-399.

—— 2009. "War and Local Collective Action in Sierra Leone", *Journal of Public Economics,* 93, pp. 1144–1157.

Bhalotra, S. R. and I. Clots-Figueras. 2011. "Health and the Political Agency of Women," *IZA Discussion Papers 6216*, Bonn: Institute for the Study of Labor.

Blattman, C. and E. Miguel. 2010. "Civil War", *Journal of Economic Literature,* 48(1), pp. 3-57.

Bouta, T., G. Frerks and I. Bannon. 2005. *Gender, Conflict, and Development*, Washington, D.C.: The World Bank.

Brück, T. 2004. "Coping Strategies in Post-War Rural Mozambique". HiCN Working Paper 02, Households in Conflict Network (www.hicn.org).

Brück, T. and M. Vothknecht. 2011. "Impact of Violent Conflict on Women's Economic Opportunities", in *Women and War – Power and Protection in the 21th Century*, ed. by Kuehnast et al., Washington DC: United States Institute of Peace Press.

Bundervoet, T. 2006. "Livestock, Activity Choices and Conflict: Evidence from Burundi", HiCN Working Paper 24, Households in Conflict Network (www.hicn.org).

Byrne, B. 1996. "*Gender, Conflict and Development. Volume I: Overview*, BRIDGE, Report No. 34, Brighton: IDS.

Calderon, V., M. Gafaro and A.M. Ibanez. 2011. "Forced Migration, Female Labour Force Participation, and Intra-household Bargaining: Does Conflict Empower Women?", MICROCON Research Working Paper 56, Brighton: Institute of Development Studies (www.microconflict.eu).

Caprioli, M. 2003. "Gender Equality and State Aggression: The Impact of Domestic Gender Equality on State First Use of Force", *International Interactions*, 29(3), pp. 195–214.

—— 2005. "Primed for Violence: The Role of Gender Equality in Predicting Internal Conflict", *International Studies Quarterly,* 49(2), pp. 161–178.

Chattopadhyay, R. and E. Duflo. 2004. "Women as Policy Makers: Evidence from a Randomized Policy Experiment in India," *Econometrica,* 72(5), pp. 1409-1443.

Chiappori, P.A., B. Fortin, et al. 2002. «Marriage Market, Divorce Legislation, and Household Labor Supply», *Journal of Political Economy*, 110(1), pp. 37-72.

Date-Bah, E. 2003. *Jobs after War: A Critical Challenge in the Peace and Reconstruction Puzzle,* Geneva: ILO.

de Luca, G. and M. Verpoorten. 2011. "From Vice to Virtue? Civil War and Social Capital in Uganda," HiCN Working Papers 111, Households in Conflict Network (www.hicn.org).

de Walque, D. 2006. "The Socio-Demographic Legacy of the Khmer Rouge Period in Cambodia", *Population Studies*, 60(2), pp. 223-231.

Do, Q. and Iyer, L. 2007. "Poverty, Social Divisions, and Conflict in Nepal", The World Bank.

Dollar, D., R. Fisman and R. Gatti. 2001. "Are women really the "fairer" sex? Corruption and women in government", *Journal of Economic Behavior & Organization,* 46, pp. 423-429.

Duflo, E. 2003. "Grandmothers and granddaughters: old-age pensions and intrahousehold allocation in South Africa", *World Bank Economic Review,* 17 (1), pp. 1–25.

Duflo, E. and C. Udry. 2004. "Intrahousehold Resource Allocation in Côte d'Ivoire: Social Norms, Separate Accounts and Consumption Choices", NBER Working Paper Series No. 10498, Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.

El-Bushra, J., A. El-Karib, and A. Hadjipateras. 2002. *Gender-Sensitive Program Design and Planning in Conflict-Affected Situations*, London: ACORD.

استعادة مصادر الرزق) خلال فترة ما بعد النزاع على أنه ثمرة حاسمة من ثمرات السلام. فهل هناك فروقات بين "مردود" الاستثمار في الأمن الاقتصادي للرجال بعد انتهاء النزاع مقابل أمن النساء؟

من شأن إجراء بحث أكثر تطوراً في هذه المسائل أن يسهم بقوة في تكوين فهم أفضل لماهية التدخلات التي يجب على المجتمع الدولي والحكومات المحلية أن يشجعا عليه من أجل دعم أفضل لاستقرار المجتمع المحلي ومشاركة النساء في عمليات بناء السلام والانتعاش الاقتصادي. كما أن من شأن مثل هذا البحث الأكثر تقدماً أن يمكننا من إجراء تقييم للإنتاجية النسبية من حيث بناء السلام المستدام ولأولويات السياسات القائمة التي تستثمر في البرامج ذات الصلة بالذكور على حساب استثمار مكافئ أو قابل للمقارنة في توظيف النساء وأمن مصادر عيشهن.

بالإضافة إلى قدرة التحليلات التجريبية للتوصل إلى نتائج أكثر دقة، بوسعها أيضاً تحديد الآليات الأكثر تعقيداً التي تصوغ العلاقة بين النزاع العنيف وأدوار الجنسين والانتعاش الاقتصادي لفترة ما بعد النزاع. يمكن لهذا التحليل بالمقابل أن يعزز من تركيز التدخلات على الاحتياجات المحددة للأفراد والجماعات أثناء فترة ما بعد النزاع. وجادلت دراسات نظرية أُجريت مؤخراً بأن العلاقة بين النزاع العنيف والانتعاش الاقتصادي وفترة السلام تقوم من خلال تغيرات مؤسسية مهمة جداً تحدث بسبب النزاع نفسه (انظر (Justino 2012)). تضع الأعمال التجريبية التي تتناول تأثير النزاع العنيف على الأفراد والأسر المعيشية آليتين مؤسسيتين مهمتين يمكنهما التأثير بصفة جوهرية على العلاقة بين النزاع ونواتج الرفاهية عند الأفراد والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية. الآلية الأولى هي مستوى الثقة والتعاون (انظر مثلاً (Voors et al. 2010)). أما الثانية فهي مستوى المشاركة الاجتماعية والسياسية لأولئك الذين تأثروا بالنزاع (انظر مثلاً (Bellows and Miguel 2006)). وقد تم إثبات أن زيادة مستويات الثقة والمشاركة تؤثر إيجابياً على الكيفية التي تتعافى بها المجتمعات المحلية من النزاع العنيف، إلى جانب احتمالية إحلال سلام مستدام. لقد أُجري لغاية الآن عدد قليل جداً من المحاولات للتحقيق فيما إذا كان الرجال والنساء يستجيبون بصورة مختلفة لهذه التغيرات المؤسسية. إلا أن الدليل التجريبي أظهر أن الرجال والنساء يستجيبون ويتكيفون مع النزاع بطرق مختلفة للغاية.[10] يعتبر هذا الدليل أساساً قوياً للافتراض بأن التغيرات المؤسسية التي تسبب بها النزاع العنيف سيكون لها تأثيرات سلوكية مختلفة على النساء والرجال. وسيؤثر هذا بدوره على الطريقة التي تتعافى منها الأسر والمجتمعات المحلية من النزاع بسبب تأثير الثقة والمشاركة على العديد من المتغيرات المهمة مثل الاعتماد على الشبكات الاجتماعية، وتوزيع السلطات بين مختلف الجماعات وكيفية الحصول على السلع العامة محلياً. إن هذه التأثيرات لا تزال مجهولة، إلا أنها مع ذلك حاسمة في تحقيق فهم أفضل للتأثير المعقد لأدوار النساء في عمليات الانتعاش الاقتصادي وبناء السلام.

إذا فُهم الحصول على وظيفة (أو استعادة مصادر الرزق) خلال فترة ما بعد النزاع على أنه ثمرة مهمة من ثمرات السلام، فهل هناك فروقات بين "مردود" الاستثمار في الأمن الاقتصادي للرجال بعد انتهاء النزاع مقابل أمن النساء؟

تدل النتائج التي تم التوصل إليها أن إدماج النساء على نحو أكثر شمولية في عمليات الانتعاش الاقتصادي في البلدان الخارجة من النزاع قد يقود إلى تحقيق فوائد مهمة من إحلال السلام.

وعلى الرغم من عملية تضمين مؤشرات للمساواة بين الجنسين في بعض برامج التدخلات، هناك تقريباً افتقار شبه تام لتأثير التدخلات في البلدان بعد انتهاء النزاعات على النتائج الفعلية المرتبطة بالجنسين. كما أن ثمة فهم تجريبي محدود للوسائل التي يمكن بواسطتها لمبادرات مثل حصص التوظيف وأنشطة تدريب النساء أو التمويل البالغ الصغر (وغيرها من التدخلات) أن تؤثر على المكانة الاقتصادية للنساء وأدوارهن الاجتماعية والاقتصادية، أو على رفاهية أسرهن (الأطفال بالتحديد) ومجتمعاتهن المحلية.

يمكن للتغيرات التي تطرأ على أدوار النساء وأنشطتهم وتطلعاتهن، والتي يطلقها النزاع المسلح، أن تتمخض عن فوائد إيجابية من حيث تمكين المرأة والانتعاش الاقتصادي على مستوى الأُسر المعيشية والمجتمع المحلي – كما هو مبين في التحليل التجريبي المقارن في القسم 3. ويجب أن تحظى هذه التغيرات، بالإضافة إلى الكثير من التحديات التي تواجهها النساء قي سياقات ما بعد انتهاء النزاع، بتقدير أفضل في برامج وتدخلات ما بعد انتهاء النزاع. وبغية التغلب على هذه الفجوة، يجب تعميم المفهوم الجنساني في كافة العمليات المتعلقة بالسياسات والبرمجة. ويمكن تحقيق ذلك بطرق عدة وليس عبر التدخلات محددة بنوع الجنس فقط، بل ومن خلال إدماج النساء في عملية تنفيذ البرامج الصحية والتعليمية والاقتصادية التي تركز على الاحتياجات الفردية للمنتفعين منها، أو من خلال توسيع نطاق برامج التوظيف والتعليم (ومشاريع التدريب ضمن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج) لكل من النساء والرجال.

يتسم الدليل على إدماج النساء في برامج الانتعاش الاقتصادي في الوقت الحاضر بأنه محدود تماماً. ويعود السبب في ذلك جزئياً إلى طول الوقت الذي يستغرقه تغيير الأعراف والمفاهيم والمؤسسات الاجتماعية التي تصوغ أدوار النساء ضمن عائلاتهن ومجتمعهن المحلي. إلا أنه برز مؤخراً دليل في الهند يظهر أنه عندما تتوفر الفرص فإن الأعراف الثقافية المحيطة بأدوار الجنسين تتغير بالفعل. وبيّن مقال الباحث لبيمان وآخرون (2011) في مجلة 'ساينس' إن حدوث زيادات صغيرة في المواقع القيادية للإناث في مختلف القرى في الهند أدى إلى صعود في تطلعات البنات وأهلهن من خلال التأثير الذي يحدثه "نموذج الدور": أي حقيقة أن منح نساء أخريات فرصاً للقيادة يتسبب في حدوث تغييرات مباشرة في توقعات البنات والأهالي فحواها أنه بإمكانهن هن أيضاً تحقيق مكانة مماثلة. وقد أثبت الباحث جنسن (2010) وجود أثر مماثل: وهو أن خلق فرص للتوظيف للبنات في القرى الهندية يدفع فتيات أخريات إلى التسجيل في المدارس والمواظبة على الدراسة –بدعم من الأهالي- توقعاً منهن أنه سيكون بإمكانهن هن أيضاً الحصول على وظائف أفضل. تورد هاتان الورقتان دليلاً على أن وجود تغيرات مهمة في الأعراف والمعتقدات فيما يتعلق بأدوار الجنسين استجابة لتدخلات محددة تعزز من فرص النساء السياسية والاقتصادية. إن دعم السياسات أمر جوهري في هذه العملية. وينبغي على الأولويات الحالية للانتعاش بعد انتهاء النزاع أن توازن بدقة أكبر الإنفاق على البرامج التي تستهدف الذكور مقابل الحاجة الملحة لتقديم دعم أفضل لمشاركة النساء في الانتعاش الاقتصادي والاعتماد على الفوائد الضخمة المحتملة، ولكن غير المستغلة، لانخراط النساء في عمليات إعادة البناء بعد انتهاء النزاع.

تقدم هذه الورقة دليلاً تجريبياً أولياً فقط على العلاقة بين النزاع المسلح وأدوار النساء والتغيرات اللاحقة في عمليات الانتعاش الاقتصادي على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي، ذلك أنه تبيّن أن ما تم القيام به من أبحاث غير كافٍ ولا يثبت بصورة دقيقة أهمية ونطاق النتائج المترتبة على حدوث تحولات في أنشطة النساء خلال النزاع العنيف. وعلى الرغم من وجوب تفسير النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة بحذر بسبب الطبيعة البسيطة لأساليب البحث المطبقة، إلا أن التحليل التجريبي يشير إلى عدد من التوجهات والأنماط القوية والتي تنم عن شيء، إلى جانب إمكانية الاستفادة من المعلومات التجريبية الموجودة في سبيل إقامة دليل أكثر دقة على تأثير مشاركة النساء في عمليات الانتعاش الاقتصادي وبناء السلام.

لا يزال هناك مجال كبير لإجراء مزيد من التحليل السببي للمسألتين اللتين تتطرق إليهما هذه الورقة، وهما: كيف يعمل النزاع العنيف على تغيير الأدوار التي تتولاها النساء ضمن أسرهن ومجتمعهن المحلي؟ وكيف تؤثر التغيرات التي تطرأ على أدوار الإناث أثناء النزاع على مكانتهن بعد انتهاء النزاع وعلى قدرة أسرهن ومجتمعهن المحلي على التعافي من النزاع؟ وقد يكون بوسع بحث أكثر تطوراً التعامل مع مسائل أكثر تعقيداً من قبيل: إذا فُهم الحصول على وظيفة (أو

تحدث الزيادات في مشاركة النساء في أسواق العمالة خلال النزاع دون أي انخفاض مرئي في الوفاء بالتزاماتهن الأخرى.

4- الخلاصات والتوصيات والأبحاث المستقبلية

الهدف الرئيسي لهذه الورقة هو توفير دليل تجريبي جديد، بناءً على المعرفة القائمة (المحدودة)، على تأثير النزاع العنيف على أدوار النساء وأنشطتهن والتأثير اللاحق لهذه التغيرات على العمليات المحلية الخاصة بالانتعاش الاقتصادي والاستقرار في مرحلة ما بعد النزاع. تدل النتائج التي تم التوصل إليها أن إدماج النساء على نحو أكثر شمولية في عمليات الانتعاش الاقتصادي في البلدان الخارجة من النزاع قد يقود إلى تحقيق فوائد مهمة من إحلال السلام. وفي منحى يخالف كل المعطيات، تبدو الزيادات في مشاركة النساء في قوة العمل في المناطق المتأثرة بالنزاع مرتبطة في بعض الظروف بالزيادة الحاصلة في المستوى العام لرفاه الأسر المعيشية والمجتمع المحلي. وتظل هذه النتيجة صحيحة حتى على الرغم من أن النساء يتولين، بالمعدل، أعمالاً أدنى مرتبة من تلك التي يتولاها الرجال ويكسبن دخلاً أقل منهم.

وعلى الرغم من هذه النتائج، يجري إغفال مساهمة النساء في تحقيق الأمن الاقتصادي في مرحلة ما بعد النزاع: حيث توجد نزعة بأن تخسر النساء أعمالهن حال انتهاء الحرب ويتعرضن إلى ضغوط للعودة إلى ممارسة أدوارهن التقليدية. إضافة إلى ذلك، لا تزال النساء تواجه مواطن ضعف شديد على الرغم من إظهارهن مستويات عالية من القدرة على الصمود للمخاطر أثناء النزاع. وعلى نحو ملفت للانتباه، تحدث الزيادات في مشاركة النساء في أسواق العمالة خلال النزاع دون أي انخفاض مرئي في الوفاء بالالتزامات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يكون لديهن في الغالب عدد أكبر من الأطفال وأقارب عاجزين تجب العناية بهم ودعمهم، وذلك نظراً لقيامهن بإيواء أقارب مهجرين أو أيتام. إلا انه نادراً ما تؤخذ مستويات الضعف هذه في الحسبان خلال عمليات البرمجة لمرحلة ما بعد النزاع.

ولن تجني النساء أو أسرهن المعيشية أو مجتمعاتهن المحلية ثمار إدماج النساء في الانتعاش الاقتصادي ما لم يتم الاعتراف بأدوارهن، وبالتحديد، في سياسات وبرامج مرحلة ما بعد النزاعات وما لم يتم تنفيذ التدخلات صراحة لدعم مشاركة النساء بصورة تحمل مغزى أكبر في أسواق العمالة والمؤسسات الاجتماعية والسياسية عند انتهاء الحرب. وتوصل تحليل أكثر تفصيلاً إلى أنه يجري استثناء النساء بصورة اعتيادية من برامج بناء السلام والانتعاش الاقتصادي وأنه نادراً ما يتم تصميم البرامج وتقييمها من حيث احتياجات النساء وتطلعاتهن. وتناقش الباحثتان رين وجونسون سيرليف (2002) الكيفية التي يجب بها إظهار التزام الهيئات الدولية، كالأمم المتحدة والبنك الدولي والمحكمة الجنائية الدولية، بقضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عبر تدابير إنمائية ومؤشرات وقوانين دولية تضمن المساواة من خلال عمليات بناء السلام ابتداءً من مستوى المنظمات الناشطة محلياً ولغاية تدخلات حفظ السلام الأممية وعن طريق الوفاء بالالتزامات المالية لصالح هذه الإجراءات وللمنظمات النسائية على وجه التحديد. واليوم وبعد عشر سنوات من صدور تقرير رين وجونسون سيرليف، لا تزال البرامج -إذا ما استعرضناها- تظهر دعماً محدوداً لإدماج النساء في عمليات بناء السلام والانتعاش الاقتصادي.

شابة تجمع أوراق الشاي في مزرعة للشاي خارج سريمنغال ببنغلاديش، 2011. *مصدر الصورة:* كريس هيرويغ.

الجدول 6: اختبار الفرضية (6): تؤثر زيادة مشاركة النساء في المناطق المتأثرة بالنزاع في أسواق العمالة تأثيراً إيجابياً على رفاه المجتمع المحلي.

المتغير الخاضع للاختبار (1)	البوسنة والهرسك	كولومبيا	كوسوفو (بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1244)	نيبال	طاجيكستان	تيمور-ليشتي
التغير في مستوى رفاهية المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاعات مقابل المجتمعات المحلية غير المتأثرة (2)						
أعلى من معدل نسبة الإناث العاملات	+5.8%	+46.4 ن م	+2.6%*	-	+3.4%	+6.3%
أدنى من معدل نسبة الإناث العاملات	-9.9%	+32.5 ن م	-4.1%*	-	+21.8%	+15.7%
الفرق	+15.7 ن م	+13.9 ن م	+6.7 ن م*	-	-18.4 ن م	-9.4 ن م

*المصدر: حساباتنا المستندة إلى الدراسات الاستقصائية التي أجراها كل بلد على الأسر. ملاحظات: ن م = نقطة مئوية. تشير العلامة * إلى أن النتائج تساوي أو أقل من 10% أي أنها غير مهمة من الناحية الإحصائية. وتدل إشارة «-» على أنه لم يتم اختبار الفرضية (بسبب نقص المعلومات). (1) الأسر والأفراد الذين تأثروا بالنزاع هم أولئك الذين قالوا إنهم يتعرضون للنزاع المسلح أو التهجير أو إنهم يعيشون في مناطق واقعة تحت للنزاع. (2) تم قياسه في كل الحالات -ما عدا كولومبيا- من حيث التغير في معدل الاستهلاك للفرد الواحد في المجتمعات المحلية أو البلديات من خلال المقارنة بين تلك التي كانت نسبة الإناث العاملات فيها أعلى من المعدل وتلك التي كانت أدنى منه. وفي كولومبيا تم قياس المتغير على أنه التغير في معدل الإصابة بالفقر القائم على الأصول إذ يرتبط انخفاض معدل الإصابة بالتغيرات الإيجابية في مستوى الرفاهية، حيث تم عكس إشارة التغير التقديري من سالب إلى موجب.*

لم نجد في تيمور-ليشتي أي دليل على وجود صلة بين توظيف الإناث والرفاه الاقتصادي على مستوى المجتمع المحلي. لكننا وجدنا أن دليلاً قوياً يؤيد العلاقة الإيجابية بين توظيف الإناث ومشاركة الأسر المعيشية في جمعيات المجتمع المحلي (الفرضية 3. انظر الشكل 4) الأمر الذي قد يدعم بدوره تنمية أفضل للمؤسسات على مستوى المجتمع المحلي في تيمور-ليشتي (الفرضية 7).

4-3 نتائج إضافية

بالإضافة إلى هذا التحليل، قمنا بمقارنة النتائج على المستوى الجزئي مع النتائج المتمخضة عن تحليل تراكمي أُجري على عينة أكبر من البلدان المتأثرة بالنزاعات. وقد استخدمنا مجموعات البيانات التي قام بتجميعها البنك الدولي وبرنامج أبسالا لبيانات النزاعات التابع لدائرة أبحاث السلام والنزاعات، وذلك لتوفير تحليل إحصائي وصفي باستخدام مؤشرات رئيسية مرتبطة بمكانة المرأة في البلدان المتأثرة بالنزاعات في العقود الأخيرة. ومن ثم قارناها بأوضاع بلدان نامية أخرى غير متأثرة بنزاعات.[7] وقد قارنا 74 بلداً من البلدان ذات الدخل المنخفض، والمتوسط-المنخفض، والمتوسط-المرتفع التي لم تشهد نزاعات أو شهدت نزاعاً واحداً خلال الفترة من 1980 إلى 2010،[8] ضمن مجموعة من المؤشرات الإنمائية التابعة لمجموعات بيانات مؤشرات التنمية الدولية.[9] وتؤكد النتائج أن مشاركة الإناث في سوق العمالة تزداد أثناء النزاع والفترة القصيرة التي تليه. وعلى نحو مماثل للنتائج التي تم الحصول عليها في دراسات الحالات الإفرادية، ينعكس هذا التأثير بشكل جزئي فقط على الانتعاش الاقتصادي الإيجابي في البلدان الخارجة من النزاعات، وهي نتيجة مماثلة للنتائج على مستوى المجتمع المحلي والتي ناقشناها في موضع سابق.

يتوجب علينا التأكيد على حقيقة أن النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة تستند إلى إحصائيات وصفية بسيطة. وقد قمنا باختبار جميع النتائج من حيث أهميتها الإحصائية. كما أننا أجرينا تحليل الانحدار البسيط في الحالات التي لم تكن فيها النتائج الوصفية واضحة. ومع ذلك، فإن النتائج التي قمنا بإيضاحها أعلاه تمثل ارتباطات محتملة أكثر من كونها تمثل علاقات سببية بين النزاعات المسلحة والتغيرات التي تطرأ على أنشطة النساء والتغيرات اللاحقة في مستويات رفاهية الأسر المعيشية والمجتمع المحلي. إن تحديد العلاقات السببية أمر ممكن نظراً لنوعية البيانات المتاحة في (بعض من) البلدان المتأثرة بالنزاعات. ولكن يتوجب استخدام أساليب اقتصادية أكثر تطوراً (وهو أمر لم يكن ممكناً ضمن الإطار الزمني المحدد لهذه الدراسة) للتعامل مع القضايا المعقدة المتمثلة في تحديد العينات، والانحياز في الاختيار، وغيرها من المشكلات الشائعة والمرتبطة بالتحليلات الإحصائية الكمية. وعلى الرغم من ذلك فإن النتائج التي ناقشناها في هذا القسم تشير إلى وجود إمكانية كبيرة لإجراء تحليلات تجريبية مستقبلية.

الجدول 5: اختبار الفرضية (5): ترتبط زيادة مشاركة النساء المتأثرات بالنزاع في أسواق العمالة بمظاهر إيجابية لرفاهية الأسرة المعيشية عندما يصاحبها تحسن في تمكين المرأة وبعد التحكم في الخصائص الأخرى التي تتم ملاحظتها عند الفرد والأسرة المعيشية.

المتغير الخاضع للاختبار (1)	البوسنة والهرسك (4)	كولومبيا	كوسوفو (بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1244)	نيبال	طاجيكستان	تيمور-ليشتي
التغير في مستوى رفاه الأسر المعيشية المتأثرة بالنزاعات مقابل الأسر المعيشية غير المتأثرة (2)						
عندما تكون النساء عاملات (3).	+6.1%	+39.8 ن م	-5.8%	-2.3 ن م	+9.6%	-
عندما لا يكون هناك امرأة تعمل (3)	-14.7%	+26.3 ن م	+6.1%	-1.2 ن م	+19.0%	
الفرق	+20.8 ن م	+13.5 ن م	-11.9 ن م	غير منطبق	-9.4 ن م	+5.6% (معامل الانحدار التقديري)

المصدر: حساباتنا المستندة إلى الدراسات الاستقصائية التي أجراها كل بلد على الأسر. ملاحظات: ن م = نقطة مئوية. تدل إشارة (-) على أنه لم يتم اختبار الفرضية (بسبب نقص المعلومات). (1) الأسر والأفراد الذين تأثروا بالنزاع هم أولئك الذين قالوا إنهم يتعرضون للنزاع المسلح أو التهجير أو إنهم يعيشون في مناطق واقعة تحت للنزاع. (2) تم قياسه من حيث التغير في معدل الاستهلاك للفرد الواحد في كل الحالات ما عدا كولومبيا ونيبال. ففي كولومبيا، تم قياس المتغير على أنه التغير في معدل الإصابة بالفقر القائم على الأصول إذ يرتبط انخفاض معدل الإصابة بالتغيرات الإيجابية التي تطرأ على مستوى الرفاهية، حيث تم عكس إشارة التغير التقديري من سالب إلى موجب. وتم قياس هذا المتغير في نيبال بمقارنة المؤشرات الخاصة بالثروة القائمة على الأصول. (3) في حالة البوسنة والهرسك، تشير التقديرات إلى حدوث تغيير في مستوى رفاهية الأسر المعيشية التي تعيلها إناث متوسطة التأثر بالنزاع مقابل تلك غير المتأثرة بالنزاع، وذلك عندما تكون ربة الأسرة عاملة. (4) تم أيضاً تسجيل مستوى أعلى لاستهلاك الفرد في البوسنة والهرسك بالنسبة للأسر المعيشية التي تعيلها إناث مقابل الأسر المعيشية التي يعيلها ذكور في المناطق المتأثرة بالنزاع مقابل المناطق غير المتأثرة بالنزاع. وكان التغير أكبر عند التعرض للنزاع بدرجة أعلى (+1.03%) منه عند درجات التعرض المتدنية (+7.5%).

كما وجدت جوانب تؤيد الفرضية بأن زيادة مشاركة النساء في أسواق العمالة ترتبط أيضاً بنواتج الرفاهية على مستوى المجتمع المحلي (الفرضية 6، انظر الجدول 6 والشكل 6). وقد تمكنا من إجراء هذا التحليل في جميع الحالات المدروسة باستثناء نيبال (بسبب قيود البيانات). وقد أيدت النتائج التي حصلنا عليها من البوسنة والهرسك وكولومبيا هذه الفرضية بقوة. أما في حالة كوسوفو (بموجب قرار مجلس الأمن 1244) فقد أيدت النتائج هذه الفرضية بمقدار أضعف (كانت النتائج جيدة لكنها كانت غير ذي شأن من الناحية الإحصائية). ولم نجد ما يؤيد هذه الفرضية في حالة طاجيكستان وذلك بسبب تدني مرتبة الأعمال التي كانت تؤديها النساء اللواتي تأثرن بالحرب الأهلية هناك.

الشكل 6: يميل عمل النساء أيضاً إلى الارتباط بمستوى أعلى من رفاهية المجتمع المحلي أثناء النزاع، خاصة عند حصولهن على أعمال تتسم بدرجة اقل من الضعف.

يعود السبب في الفرق في التغير في مستوى الرفاهية في المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاع مقابل المجتمعات المحلية غير المتأثرة إلى عمل النساء (ممثلاً بالنقاط المئوية).

المصدر: حساباتنا المستندة إلى الدراسات الاستقصائية التي أجراها كل بلد على الأسر (انظر الجدول 6).
*ملاحظة: تشير العلامة * إلى أن النتائج تساوي أو أقل من 10% أي أنها غير مهمة من الناحية الإحصائية.*

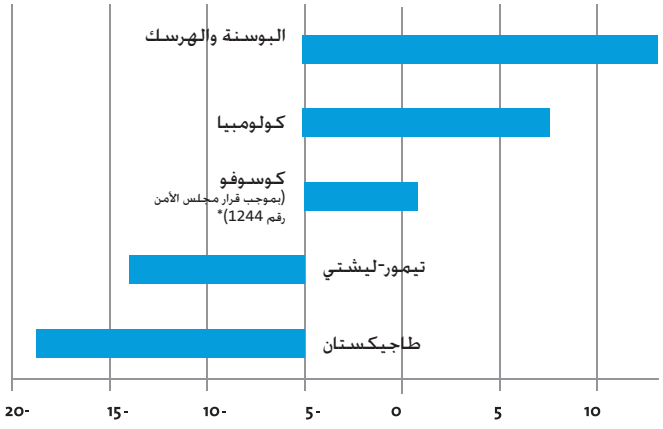

الجدول 4: اختبار الفرضية (4): ترتبط زيادة مشاركة النساء المتأثرات بالنزاع في أسواق العمالة، والزيادة في المشاركة المدنية، بزيادة التمكين الاقتصادي للمرأة داخل الأسرة المعيشية وخاصة في الأسر المعيشية التي تعيلها أنثى.

المتغير الخاضع للاختبار (1)	البوسنة والهرسك	كولومبيا	كوسوفو (بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1244)	نيبال (3)	طاجيكستان	تيمور-ليشتي
التغير في مشاركة النساء في قرارات الأسرة المعيشية في الأسر المتأثرة بالنزاعات مقابل الأسر غير المتأثرة (2).						
عندما تكون النساء عاملات.	-	+4.7 ن م	-	+0.062 (معامل الانحدار التقديري)	+8.4 ن م* (4)	+17.6 ن م (4)
عندما لا يكون هناك امرأة تعمل	-	+1.9 ن م	-		غير منطبق	غير منطبق

المصدر: حساباتنا المستندة إلى الدراسات الاستقصائية التي أجراها كل بلد على الأسر المعيشية. ملاحظات: ن م = نقطة مئوية. تدل إشارة «-» على أنه لم يتم اختبار الفرضية (بسبب نقص المعلومات). (1) الأسر المعيشية والأفراد الذين تأثروا بالنزاع هم أولئك الذين قالوا إنهم يتعرضون للنزاع المسلح أو التهجير أو إنهم يعيشون في مناطق واقعة تحت للنزاع. (2) في كولومبيا، تم قياسه من حيث مساهمة النساء في القرارات الأسرية بالنسبة للنساء المتأثرات بالنزاع مقابل غير المتأثرات، عندما تكون النساء عاملات. وتم قياسه في نيبال كعلاقة إيجابية بين شدة النزاع (عدد الوفيات لكل 1000 نسمة) ومدى مشاركة النساء في القرارات الأسرية. وتم قياسه في تيمور-ليشتي وطاجيكستان من حيث مدى مساهمة النساء في دخل الأسرة المعيشية. (3) نيبال، وُجدت علاقة إيجابية أيضاً بين شدة النزاع ومدى مشاركة النساء في القرارات الأسرية فيما يتعلق بكيفية إنفاقهن للمال الذي يكسبنه (+0.071، معامل ارتداد تقديري). (4) تشير المعلومات إلى الأسر المعيشية التي تعيلها إناث فقط. وتشير التقديرات لجميع الأسر المعيشية إلى أن التغيير في مساهمة النساء في دخل الأسر المعيشية المتأثرة بالنزاع مقابل الأسر المعيشية غير المتأثرة ظل موجباً في كل من تيمور-ليشتي (+5.1 نقطة مئوية) وطاجيكستان (+0.1 نقطة مئوية). لكنه أقل عند حصره بالأسر المعيشية التي تعيلها إناث.*

تؤيد النتائج بقوة، في حالات البوسنة وكولومبيا وتيمور-ليشتي، فرضية أن زيادة مشاركة النساء في أسواق العمالة أثناء النزاع ترتبط بمظاهر إيجابية لرفاهية الأسر المعيشية (الفرضية 5، انظر الجدول 5 والشكل 5). ولم نجد ما يؤيد هذه الفرضية في حالات كوسوفو (بموجب قرار مجلس الأمن 1244) ونيبال وطاجيكستان. وترتبط هذه النتيجة الأخيرة بتدني مرتبة الأعمال التي تؤديها النساء اللواتي تأثرن بالحرب الأهلية في تلك البلدان. ففي كولومبيا وتيمور-ليشتي تبدو النساء اللواتي تأثرن بالنزاع قادرات على الحصول على أعمال أفضل أجراً (بقليل) مقارنة بالمناطق التي لم تتأثر بالنزاع، الأمر الذي يؤدي إلى إسهامات أكبر في الأمن الاقتصادي للأسرة. وفي حالة البوسنة، ظلت صحة الارتباط الإيجابي بين توظيف الإناث والرفاه الاقتصادي للأسر المعيشية قائمة على الرغم من تدني مرتبة الأعمال التي تؤديها النساء المتأثرات بالنزاع. وتشير هذه النتائج بقوة إلى الفوائد الكبيرة التي قد يعود بها اندماج النساء في الانتعاش الاقتصادي على الأسر المتأثرة بالنزاع.

تشير هذه النتائج بقوة إلى الفوائد الكبيرة التي قد يعود بها اندماج النساء في الانتعاش الاقتصادي على الأسر المعيشية المتأثرة بالنزاع.

الشكل 5: يميل عمل النساء إلى الارتباط بمستوى أعلى من رفاهية الأسر المعيشية أثناء النزاع، خاصة عند حصولهن على أعمال تتسم بدرجة أقل من الضعف.

يعود السبب في الفرق في التغير في مستوى الرفاهية عند الأسر المتأثرة بالنزاع مقابل الأسر غير المتأثرة إلى عمل النساء (ممثلاً بالنسب المئوية والنقاط المئوية).

المصدر: حساباتنا المستندة إلى الدراسات الاستقصائية التي أجراها كل بلد على الأسر (انظر الجدول 5).

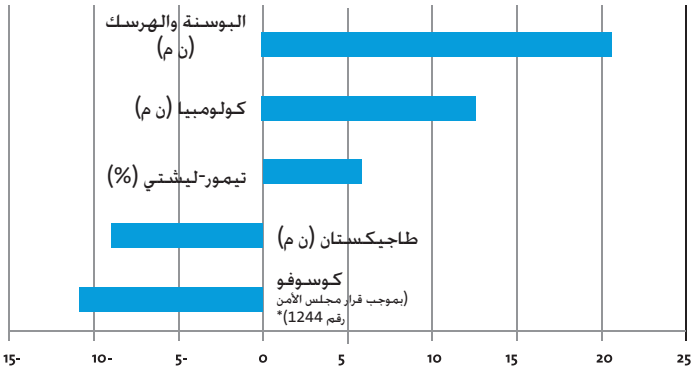

الشكل 4: نسبة مشاركة الأسر المعيشية في جماعات المجتمع المحلي في تيمور-ليشتي

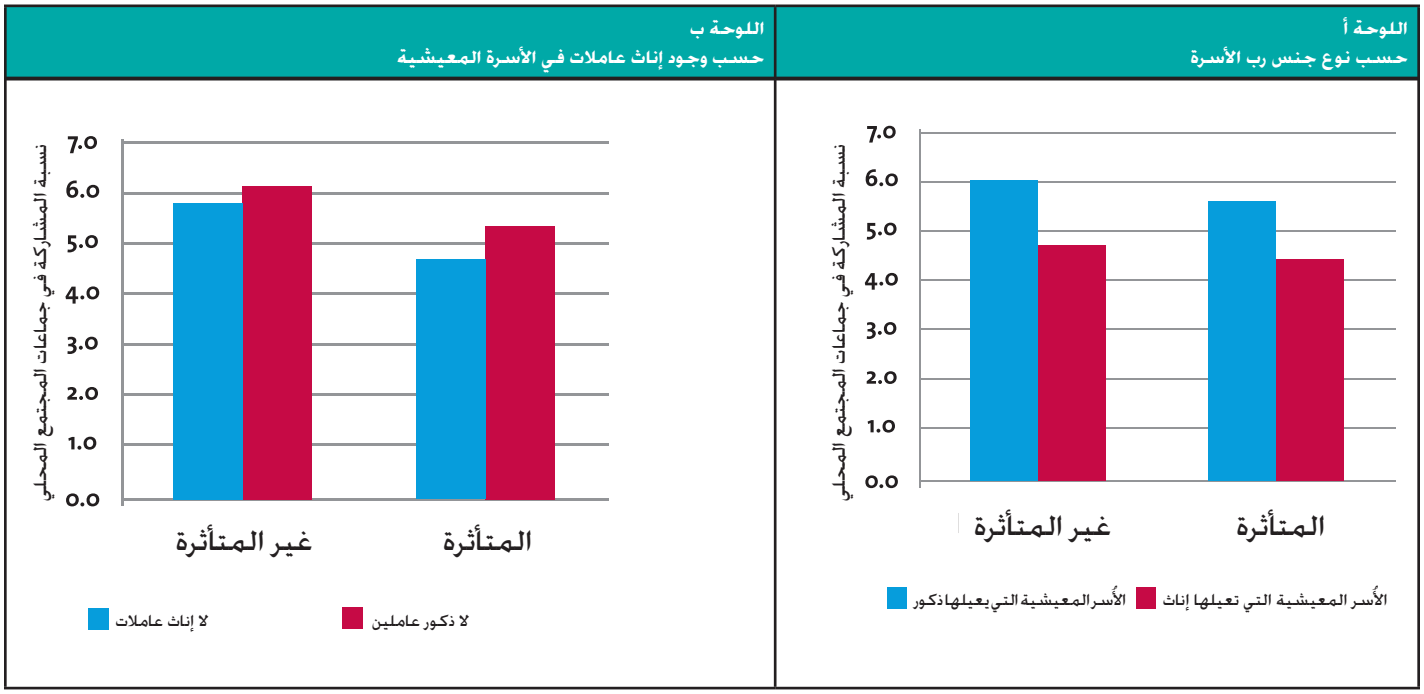

المصدر: حساباتنا المستندة إلى استقصاء قياس مستويات المعيشة في تيمور-ليشتي. ملاحظة: يظهر تحليل الانحدار أيضاً وجود مشاركة أعلى للأسرة في جماعات المجتمع المحلي في صفوف الأسر المعيشية المتأثرة بالنزاع عند توظيف النساء (+1.9% إلى +3.3%، معدلات انحدار تقديرية)

3-3 النتائج المرتبطة بتأثير الأدوار الجديدة للنساء على الانتعاش الاقتصادي

من حيث تأثير الأدوار الجديدة للنساء على تمكين النساء أنفسهن، وعلى النتائج الإنمائية على مستويات رفاه الأسر المعيشية ومستوى المجتمع المحلي، تظهر النتائج بعض التأييد للفرضية بأن زيادة مشاركة النساء المتأثرات بالنزاع في أسواق العمالة والمؤسسات الاجتماعية يسهم في تمكين المرأة ضمن الأسرة المعيشية (الفرضية 4، انظر الجدول 4). وقد تمكنا من اختبار الفرضية لكل من كولومبيا ونيبال وطاجيكستان وتيمور-ليشتي. وفي الحالات التي تمكنا من اختبار هذه العلاقة، تم قياس تمكين المرأة على شكل نسبة مساهمة النساء في دخل الأسرة المعيشية. وقد تمكنا في حالة كولومبيا ونيبال من قياس مدى انخراط النساء في عمليات صنع القرار داخل الأسرة المعيشية قياساً مباشراً. وتظهر النتائج وجود علاقة إيجابية بين الأدوار الجديدة للنساء ومستوى تمكينهن في حالات كولومبيا وتيمور-ليشتي، وعلى نحو أضعف في نيبال. ولم نجد أية علاقة ذات شأن بين توظيف النساء وتمكين الإناث في طاجيكستان. ويعود سبب ضعف تأييد بعض النتائج التجريبية للعلاقة بين مشاركة الإناث في أسواق العمالة وتمكين المرأة على الأرجح إلى أن توظيف النساء في سياقات النزاع يتم في أعمال متدنية المهارة والأجر.

الجدول 3: اختبار الفرضية (2): يزيد النزاع العنيف من مشاركة النساء في أسواق العمالة والأنشطة المدرة للدخل، وذلك بسبب تغيير تركيبة الأسرة المعيشية، وكاستراتيجية للتعامل مع كسب الرزق في ظروف اقتصادية صعبة.

المتغير الخاضع للاختبار (1)	البوسنة والهرسك	كولومبيا	كوسوفو (بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1244)	نيبال (2)	طاجيكستان	تيمور-ليشتي
التغير في مشاركة الإناث في سوق العمالة في المناطق المتأثرة بالنزاعات مقابل المناطق غير المتأثرة.						
الإجمالي	+2.3 ن م	-	-	+25 ن م	-	-
في الأرياف	+15.4 ن م	-	-	+21 ن م	-	-
ضمن الأُسر المعيشية التي تعيلها إناث	-	+12.5 ن م	+9 ن م	-	+7.1 ن م	+16.6 ن م
ضمن سائر أفراد الأُسر المعيشية التي تعيلها إناث	-	+6.7 ن م	+3 ن م	-	+5.0 ن م	-0.4 ن م*
التغير في المشاركة في أسواق العمالة في المناطق المتأثرة بالنزاع مقابل المناطق غير المتأثرة في صفوف أرباب الأسر.						
إناث	-	+12.5 ن م	+9 ن م	-	+7.1 ن م	+16.6 ن م
ذكور	-	-1.6 ن م	+6 ن م	-	+0.3 ن م	+0.2 ن م*
التغير في المشاركة في أسواق العمالة في المناطق المتأثرة بالنزاع مقابل المناطق غير المتأثرة في صفوف سائر أفراد الأسر المعيشية (عدا أرباب الأسر).						
إناث	-	+6.7 ن م	+3 ن م	-	+5.0 ن م	-0.4 ن م*
ذكور	-	-6.9 ن م	-6 ن م	-	-6.2 ن م	+3.6 ن م*

*المصدر: حساباتنا المستندة إلى الدراسات الاستقصائية التي أجراها كل بلد على الأسر. ملاحظات: ن م = نقطة مئوية. علامة * تشير إلى أن النتائج تساوي أو أقل من 10% أي أنها غير مهمة من الناحية الإحصائية. وتدل إشارة «-» على أنه لم يتم اختبار الفرضية (بسبب نقص المعلومات). (1) الأسر والأفراد الذين تأثروا بالنزاع هم أولئك الذين قالوا إنهم يتعرضون للنزاع المسلح أو التهجير أو إنهم يعيشون في مناطق واقعة تحت للنزاع. (2) يؤكد هذه النتيجة أيضاً تحليل لمتغير ثانٍ يقدر نسبة النساء العاملات اللواتي يتلقين المال: فقد وجد التحليل أن نسبة أقل (32 ن ق) من النساء العاملات المتأثرات بالنزاع استلمن أموالاً مقابل النساء غير المتأثرات.*

غالباً ما تتخذ هذه المسؤوليات شكل مشاركة زائدة في أسواق العمالة إضافة إلى الأدوار الموجودة للنساء داخل الأُسر المعيشية (الفرضية 2. انظر الجدول 3 والشكل 3). وجدنا في جميع الحالات المدروسة أن النساء من المناطق الأكثر تأثراً بالنزاع العنيف يزدن من مشاركتهن في أسواق العمالة نسبة إلى النساء غير المتأثرات بالنزاع ونسبة إلى الرجال بصورة عامة وخاصة ضمن الأُسر المعيشية التي تعيلها إناث. ومع ذلك فإن توظيف النساء في سياقات النزاع يتسم عموماً بأنه عمل متدني الأجر والمهارة أو بالتوظيف الذاتي في القطاع غير الرسمي أو أنه عمل للعائلة غير مدفوع الأجر (مزرعة).

وتم التوصل إلى وجود بعض التأييد للفرضية القائلة إن النزاع العنيف قد يرتبط بمشاركة أكبر للنساء في المؤسسات الاجتماعية في تيمور-ليشتي (الفرضية 3. انظر الشكل 4). ولم نتمكن من تحليل تأثير النزاع على الأدوار السياسية للنساء في دراسة الحالات الأخرى بسبب نقص البيانات المناسبة.

الشكل 3: تزيد نسبة المشاركة في أسواق العمالة لربات الأسر المعيشية الإناث عنها لأرباب الأسر المعيشية الذكور

التغير في نسبة المشاركة في أسواق العمالة في المناطق المتأثرة بالنزاع مقابل المناطق غير المتأثرة (ممثلة بالنقاط المئوية).

المصدر: حساباتنا المستندة إلى الدراسات الاستقصائية التي أجراها كل بلد على الأسر المعيشية (انظر الجدول 3).

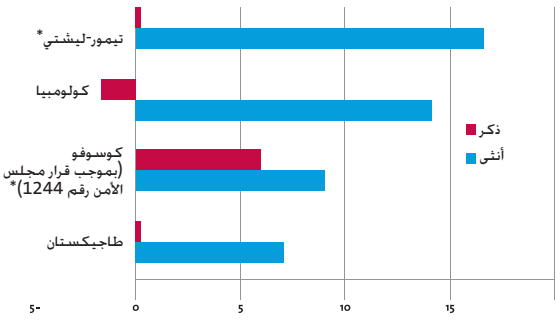

2-3 النتائج المرتبطة بتغيير أدوار الجنسين أثناء النزاع وبعده

من حيث تأثير النزاع العنيف على الأدوار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنساء، تظهر النتائج وجود أدلة تجريبية قوية في الحالات الست موضع الدارسة على أن النزاع العنيف مرتبط بوجود مسؤوليات أعظم للنساء من خلال تأثير على تركيبة الأسرة المعيشية (الفرضية 1. انظر الجدول 2 والشكلين 1 و2).

الشكل 1: تميل نسبة الأسر المعيشية التي تعيلها إناث إلى الارتفاع أثناء النزاعات

التغير في نسبة الأُسر المعيشية التي تعيلها إناث؛ المتأثرة منها بالنزاع مقابل غير المتأثرة (ممثلة بالنقاط المئوية).

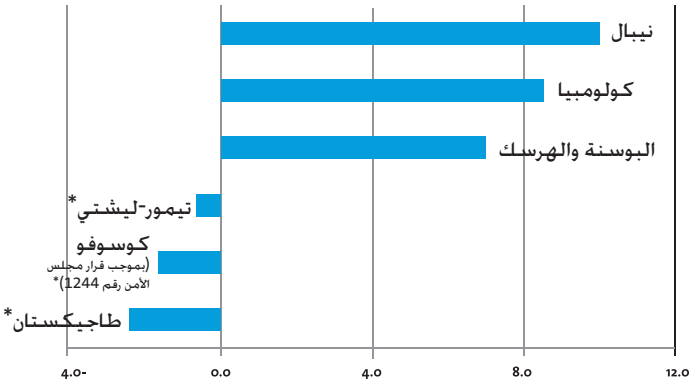

المصدر: حساباتنا المستندة إلى الدراسات الاستقصائية التي أجراها كل بلد على الأسر المعيشية (انظر الجدول 2).
ملاحظات: تشير علامة * إلى أن النتائج تساوي أو أقل من 10% أي أنها غير مهمة من الناحية الإحصائية.

الشكل 2: ازدياد معدلات الإعالة في الأسر المعيشية التي تعيلها إناث أثناء النزاعات

التغير في معدل الإعالة في الأسر المعيشية التي تعيلها إناث؛ المتأثرة منها بالنزاع مقابل تلك غير المتأثرة (بالمائة).

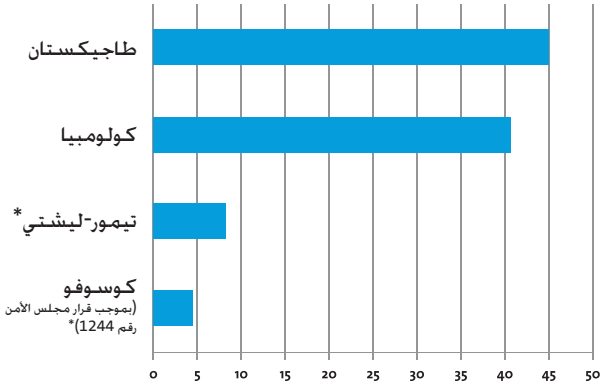

المصدر: حساباتنا المستندة إلى الدراسات الاستقصائية التي أجراها كل بلد على الأسر (انظر الجدول 2).
ملاحظات: تشير علامة * إلى أن النتائج تساوي أو أقل من 10% أي أنها غير مهمة من الناحية الإحصائية.

الجدول 2: اختبار الفرضية (1): يزيد النزاع العنيف من مسؤوليات المرأة داخل الأسرة المعيشية ويغير تقسيم المهام بين الجنسين من خلال تأثيراته على تركيب الأسرة المعيشية.

المتغير الخاضع للاختبار (1)	البوسنة والهرسك	كولومبيا	كوسوفو (بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1244)	نيبال	طاجيكستان	تيمور-ليشتي (3)
التغير في نسبة الأُسر المعيشية التي تعيلها إناث؛ المتأثرة منها بالنزاع مقابل غير المتأثرة.	+7.0 ن م	+8.5 ن م	-1.7 ن م*	10 ن م	-2.4 ن م*	-0.6 ن م*
التغير في معدل الإعالة في الأُسر المعيشية التي تعيلها إناث؛ المتأثرة منها بالنزاع مقابل تلك غير المتأثرة. (2)	-	+41.8%	+4.6%*	+8.9%	+45.1%	+8.4%*
التغير في معدل الإعالة في الأُسر المعيشية المتأثرة بالنزاع التي تعيلها إناث مقابل الأسر المعيشية التي يعيلها ذكور.	-	+40.6%	+0.6%*	-	+15.7%	-4.8%*

*المصدر: حساباتنا المستندة إلى الدراسات الاستقصائية التي أجراها كل بلد على الأُسر المعيشية. ملاحظات: ن م = نقطة مئوية. علامة * تشير إلى أن النتائج تساوي أو أقل من 10% أي أنها غير مهمة من الناحية الإحصائية. وتدل إشارة «-» على أنه لم يتم اختبار الفرضية (بسبب نقص المعلومات).*

(1) الأسر المعيشية والأفراد الذين تأثروا بالنزاع هم أولئك الذين قالوا إنهم يتعرضون للنزاع المسلح أو التهجير أو إنهم يعيشون في مناطق واقعة تحت للنزاع.

(2) في حالة نيبال، مقيسة من حيث التغير في عدد الأطفال تحت سن 5 سنوات لكل امرأة في المنطقة المتأثرة بالنزاع مقابل المناطق غير المتأثرة.

(3) كان من الممكن تحليل متغير رابع، وهو التغير في عدد الساعات التي تصرفها النساء على المهمات المنزلية والإنتاجية. وكانت النتائج ذات قيمة من الناحية الإحصائية وتظهر زيادة مقدارها 8 ساعات في الأسبوع عند النساء المتأثرات بالنزاع مقابل غير المتأثرات في الأسر المعيشية التي تعيلها إناث.

الجدول 1: ملخص نتائج التحليل التجريبي حسب الفرضية

الفرضية	الفرضية التي أثبتها التحليل التجريبي					
	البوسنة والهرسك (1)	كولومبيا (2)	كوسوفو (بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1244) (3)	نيبال (4)	طاجيكستان (5)	تيمور-ليشتي (6)
الفرضية (1): يزيد النزاع العنيف من مسؤوليات المرأة داخل الأسرة المعيشية ويغير تقسيم المهام بين الجنسين من خلال تأثيراته على تركيب الأسرة المعيشية.	نعم	نعم	نعم*	نعم	نعم	نعم*
الفرضية (2): يزيد النزاع العنيف من مشاركة النساء في أسواق العمالة والأنشطة المدرة للدخل، وذلك بسبب تغيير تركيبة الأسرة المعيشية، وكاستراتيجية للتعامل مع كسب الرزق في ظروف اقتصادية صعبة.	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الفرضية (3): يزيد النزاع العنيف من مشاركة النساء في المؤسسات الاجتماعية والسياسية على المستويين المحلي والوطني.	-	-	-	-	-	نعم*
الفرضية (4): ترتبط زيادة مشاركة النساء المتأثرات بالنزاع في أسواق العمالة، والزيادة في المشاركة المدنية، بزيادة التمكين الاقتصادي للمرأة داخل الأسرة المعيشية وخاصة في الأسر المعيشية التي تعيلها أنثى.	-	نعم	-	نعم*	لا*	نعم
الفرضية (5): ترتبط زيادة مشاركة النساء المتأثرات بالنزاع في أسواق العمالة بمظاهر إيجابية لرفاهية الأسرة المعيشية عندما يصاحبها تحسن في تمكين المرأة وبعد التحكم في الخصائص الأخرى التي تتم ملاحظتها عند الفرد والأسرة المعيشية.	نعم	نعم	لا	لا	لا	نعم
الفرضية (6): تؤثر زيادة مشاركة النساء في المناطق المتأثرة بالنزاع في أسواق العمالة تأثيراً إيجابياً على رفاه المجتمع المحلي.	نعم	نعم	نعم*	-	لا	لا
الفرضية (7): تؤثر زيادة انخراط النساء في المناطق المتأثرة بالنزاع في الحياة المدنية والسياسية تأثيراً إيجابياً على نوعية المؤسسات المحلية وبالتالي فهي تسهم في تعزيز الانتعاش الاقتصادي والسلام المستدام.	-	-	-	-	-	-

*ملاحظات: تشير النجمة * إلى أن النتائج كانت مختلطة أو أن قيمتها تساوي أو أقل من 10% أي أنها غير ذات أهمية من الناحية الإحصائية. أو كليهما. وتشير إشارة «–» إلى أنه لم يتم اختبار الفرضية (بسبب نقص المعلومات). (1) استناداً إلى استقصاء قياس مستويات المعيشة في البوسنة والهرسك لعام 2001. وفريق الخبراء والبيانات حول التعرض لآثار النزاع على مستوى البلدية الذي أورده الباحث سوي (Swee 2009). وتقارن التغيرات المذكورة بين نتائج أفراد وأسر معيشية يعيشون في بلديات تشهد مستوى متدني من النزاع وأخرى تشهد مستوى مرتفع من النزاع. (2) استناداً إلى الدراسة الاستقصائية الديموغرافية والصحية لكولومبيا لعام 2010 والبيانات المبلغ عنها ذاتياً حول التهجير الناجم عن النزاع في السنوات الخمس الأخيرة. وتقارن التغيرات المذكورة بين الأسر المعيشية الريفية المهجرة وغير المهجرة. (3) استناداً إلى استقصاء قياس مستويات المعيشة في كوسوفو (بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1244) عام 2000 والبيانات المبلغ عنها ذاتياً حول التهجير وتدمير المنازل خلال النزاع. وتقارن التغيرات المذكورة بين الأسر المعيشية المتأثرة والأسر المعيشية غير المتأثرة. (4) استناداً إلى الدراسة الاستقصائية الديموغرافية والصحية لنيبال عام 2006 والبيانات المتعلقة بالتعرض للنزاع على مستوى المقاطعات كما أوردها الباحثان إيير ودو (Do and Iyer 2010). وتقارن التغيرات المذكورة بين الأسر المعيشية التي تعيش في مناطق تقع ضمن أعلى وأدنى خُمس من مستويات شدة النزاع. (5) استناداً إلى استقصاء قياس مستويات المعيشة في طاجيكستان لعام 2000 والبيانات المتوفرة حول التعرض للنزاع على مستوى الأقاليم كما أوردها الباحث شيمياكينا (Shemyakina 2006, 2011). وتقارن التغيرات المذكورة بين الأسر المتأثرة والأسر غير المتأثرة. (6) استناداً إلى استقصاء قياس مستويات المعيشة في طاجيكستان لعام 2001 و2007 والبيانات التي المبلغ عنها ذاتياً المتوفرة حول التهجير وتدمير المنازل خلال النزاع (بالنسبة لعام 2001) والتعرض للنزاع على مستوى المقاطعات (بالنسبة لعام 2007) كما أوردها الباحثان جوستينو وليون وسالداري (Justino, Leone and Salardi 2011). وتقارن التغيرات المذكورة بين الأسر المعيشية المتأثرة والأسر المعيشية غير المتأثرة.*

3- التحليل التجريبي

الغاية من هذا القسم هي تقديم محاولة أولى للتعامل مع الفرضية التي ناقشناها في القسم 2 فيما يتعلق بالمسألتين الرئيستين للبحث واللتين تؤطران هذه الورقة: كيف يعمل النزاع العنيف على تغيير الأدوار التي تقوم بها المرأة في الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي؟ وكيف تؤثر التغيرات التي تطرأ على أدوار النساء أثناء النزاع على مكانة النساء وقدرة أسرهن ومجتمعاتهن المحلية على التعافي من النزاع؟

ولهذه الغاية، قمنا بتحديد وتقييم مجموعات بيانات كمية موجودة في البلدان المتأثرة بالنزاعات والتي يمكن استخدامها لإجراء تحليل تجريبي دقيق وقابل للمقارنة. وقد اخترنا ستة بلدان - هي البوسنة والهرسك وكولومبيا وكوسوفو (بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1244) ونيبال وطاجيكستان وتيمور-ليشتي- حيث سمحت لنا البيانات المتاحة للعموم إجراء تحليل أولي وتلخيص الاحتمالات التي ينطوي عليها نهج المستوى الجزئي.[6] لقد تم اختيار البلدان التي ستخضع للدارسة على أساس التوفر الفوري للبيانات بصورة رئيسية.

ونظراً للفروقات بين منهجيات الأبحاث وأهدافها، فإن مجموعات البيانات المستخدمة لا تحتوي جميعها على المعلومات اللازمة لاختبار جميع الفرضيات المذكورة في القسم 2. لقد تم بالكامل اختبار الفرضيتين 1 و2 المتعلقتين بتأثير النزاع العنيف على الأدوار الأسرية والاقتصادية في دراسة الحالات الإفرادية للبلدان الستة. أما الفرضية 3 المتعلقة بتأثير النزاع العنيف على مشاركة النساء في المؤسسات الاجتماعية والسياسية فقد تم اختبارها بصورة جزئية في حالة تيمور-ليشتي فقط نظراً لندرة المعلومات المتعلقة بالمشاركة المدنية والسياسية في الدراسات الاجتماعية-الاقتصادية الاستقصائية والتي تم جمعها في البلدان المتأثرة بالنزاع.

وتم تجريبياً اختبار الفرضية 4 المتعلقة بتأثير الأدوار والأنشطة الجديدة للإناث على تمكين المرأة لكل من كولومبيا ونيبال وطاجيكستان وتيمور-ليشتي. ولم نتمكن من الحصول على بيانات مباشرة عن مشاركة النساء في عمليات صنع القرار في الأسرة المعيشية إلا في حالة كولومبيا ونيبال. وفي حالات إفرادية أخرى تم الاستدلال على تمكين الإناث من خلال نسبة مشاركة النساء في الدخل العام للأسرة المعيشية. وعلى الرغم من أنه معروف لدينا أن مساهمة النساء في الدخل قد لا تتم ترجمتها بالضرورة إلى مكاسب تمكينية، إلا أن هذه التحليلات تقدم لنا على الأقل مؤشراً على ما إذا كانت زيادة مشاركة النساء في أسواق العمالة ستنعكس على هيئة تحقُق مكانة اقتصادية أفضل للمرأة داخل الأسرة المعيشية.

تظهر الأبحاث المنشورة أن التغيرات التي تحدث على توزيع الموارد والمقدرات والسلطات داخل الأسرة المعيشية تكون غالباً مرتبطة بمظاهر إيجابية لرفاه الأُسر المعيشية (الفرضية 5). وبحدود علمنا، لم يتم اختبار هذه التأثيرات في السياقات المتأثرة بالنزاع. وقد تمكنا من إجراء تحليل أولى لهذه العلاقة المعقدة في الحالات الإفرادية الست، حيث تم قياس مستوى رفاه الأسرة في جميع الحالات المدروسة من حيث الإنفاق الاستهلاكي. لقد وسعنا نطاق هذه الفرضية بحيث تشمل النواتج على مستوى المجتمع المحلي (الفرضية 6). وعلى نحو مماثل لمظاهر رفاهية الأُسر المعيشية، فإن هذه الفرضية تؤيدها جملة جديدة نسبياً من الأدلة التي أبرزت التأثير المفيد لزيادة المشاركة الاقتصادية للنساء على النمو التراكمي. وبحدود علمنا، لم يتم اختبار هذه العلاقة في السياقات الجزئية أو السياقات المتأثرة بالنزاع؛ لذا فإن هذه الورقة تقدم محاولة أولى لتوضيح هذه العلاقة المهمة. لقد أجرينا تحليلاً تجريبياً مقارناً في كل الحالات المدروسة باستثناء نيبال التي لا تتوفر فيها معلومات حول الرفاه على مستوى المجتمع المحلي.

أما الفرضية الأخيرة (الفرضية 7) حول تأثير انخراط النساء في الميادين المدنية والسياسية على الانتعاش الاقتصادي والسلام المستدام، فقد تم اختبارها جزئياً فقط في حالة تيمور-ليشتي وذلك نظراً للندرة الشديدة في المعلومات المتعلقة بالترتيبات المؤسساتية في المناطق المتأثرة بالنزاع.

وعلى الرغم من عدم احتواء جميع مجموعات البيانات على المعلومات اللازمة لاختبار كل فرضية من هذه الفرضيات الواردة في القسم 2، إلا أن المعلومات المقدمة تشكل خطوة مهمة نحو توفير مجموعة من الأدلة تتسم بالمنهجية والشمولية والقابلية للمقارنة حول أدوار الجنسين في سياقات النزاعات. يحتوي المرفق 1 على المؤشرات التي استخدمت في التحليل التجريبي إلى جانب تعريف موجز لكل متغير من المتغيرات.

3-1 ملخص النتائج

تقدم النتائج بصورة عامة دليلاً قوياً على التأثير المهم للنزاع العنيف على الأدوار والأنشطة التي تتولاها النساء داخل الأُسر المعيشية وفي مجتمعاتهن المحلية. عموماً، نجد أن النساء يشاركن بصورة أكثر فعالية في أسواق العمالة أثناء النزاع. وتظهر النتائج أيضاً أن الزيادة في مشاركة النساء في العمالة في المناطق المتأثرة بالنزاعات تكون أحياناً مرتبطة بتحسن يطرأ على تمكين المرأة وفي نواتج رفاه الأُسر المعيشية والمجتمعات المحلية. تعتمد هذه النتيجة على نوع الوظيفة التي تمارسها المرأة: فالأنشطة متدنية الأجر ومنخفضة المهارة على شكل توظيف ذاتي في القطاع غير الرسمي وفي عمل عائلي غير مدفوع الأجر لا تعود سوى بمنافع قليلة على النساء وعلى أسرهن ومجتمعهن المحلي. من جانب آخر، نجد أن فوائد زيادة مشاركة النساء في التوظيف، في بعض حالات الدراسة الإفرادية، العائدة على الأسر والمجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاع تظل قائمة على الرغم من الصعوبات التي تواجهها النساء في الالتحاق بسوق العمل أثناء النزاع. هذه الصعوبات متعددة: فوضع النساء يظل ضعيفاً أمام الظروف الاقتصادية المتبدلة كما أن كثيراً من المكاسب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي قد تحرزها النساء أثناء النزاع تضمحل في الفترة التي تلي انتهاء النزاع. يلخص الجدول التالي (الجدول 1) نتائج التحليل التجريبي.

مصنع يودغورليك للحرير في مارجيلان في وادي فيرغانا في أوزبكستان ماغيلان، أوزبكستان، 2004. مصدر *الصورة: كريس هيرويغ.*

إجمالية أكبر للاقتصاد والحفاظ على الأسواق عاملة وزيادة الإنتاجية في استخدام الموارد. والثاني، عندما تتولى النساء مزيداً من الأدوار الاجتماعية والسياسية العامة فقد يعمل ذلك على تحسين العلاقات الاجتماعية والثقة فيما بين أفراد المجتمع المحلي وتعزيز النوعية المؤسساتية. ومن هنا قمنا باشتقاق الفرضيتين التاليتين:

الفرضية (6): تؤثر زيادة مشاركة النساء في المناطق المتأثرة بالنزاع في أسواق العمالة تأثيراً إيجابياً على رفاه المجتمع المحلي.

الفرضية (7): تؤثر زيادة انخراط النساء في المناطق المتأثرة بالنزاع في الحياة المدنية والسياسية تأثيراً إيجابياً على نوعية المؤسسات المحلية وبالتالي فهي تسهم في تعزيز الانتعاش الاقتصادي والسلام المستدام.

الفرضية الأولى تؤيدها مجموعة جديدة نسبياً من الأدلة التي أبرزت الدور المفيد لزيادة المشاركة الاقتصادية للنساء في النمو الإجمالي (FAO 2011, Klasen and Lamanna 2009, Knowles et al. 2002, Lagerlf 2003, Lutz and McGillivray 2009, Petesch 2011, World Bank 2012).

أما الفرضية الثانية فتؤيدها أبحاث جديدة تجادل بأن التماسك الاجتماعي والمؤسسات القوية أمران جوهريان لإحلال الاستقرار الاقتصادي في السياقات المتأثرة بالنزاع (Justino 2009) وهما عنصران حاسمان في قدرة الدولة على التوسط بين الجماعات المتنافسة داخل المجتمع (Hutchison and Johnson 2011). وعلى الرغم من أن جدول أعمال الأبحاث لا يزال في مستهله، إلا أن بعض الأدلة التجريبية على المستوى الجزئي المأخوذة من سياقات سلمية تشير إلى أن لمشاركة النساء الاجتماعية والسياسية تأثير إيجابي على رفاه المجتمع المحلي ومؤسساته (Bhalotra and Clots-Figueras 2011, Beaman et al. 2006, Chattopadhyay and Duflo 2004).

بالإضافة إلى ذلك، توصل كم مهم من الأدلة المستندة إلى تحليلات تجريبية عابرة للبلدان إلى أن النساء يقمن بأدوار مهمة في عملية بناء السلام. وتم التوصل بصورة خاصة إلى أن المساواة بين الجنسين –مقيسة من حيث انخفاض معدلات المواليد وارتفاع النسبة المئوية لتمثيل النساء في المجالس النيابية- ترتبط بانخفاض خطر نشوب النزاعات فيما بين الدول (Regan and Paskeviciute 2003). وتتوصل دراسة أخرى إلى النتيجة نفسها عند قياسها للمساواة بين الجنسين من خلال مؤشر يجمع ما بين معدل الخصوبة ومشاركة الإناث في قوة العمل (Caprioli 2003, 2005). كما تم ربط الأشكال التي تنوب عن المساواة بين الجنسين بمستوى أقل من خطر نشوب النزاع بين الدول في مختلف البلدان. ويقول الباحث كابريولي (2005) إن احتمال أن تمر الدول ذات المستوى المرتفع من الخصوبة (3.01 فما فوق) في نزاع داخلي هو ضعف احتمال الدول ذات المستوى المنخفض من الخصوبة (3 فما دون). كما تم ربط المساواة بين الجنسين بمستوى جيد من احترام حقوق الإنسان (Melander 2005) وتعزيز الديمقراطية (Barro 1997) وبمستوى أقل من الفساد بالمجتمع (Swamy et al. 2001, Dollar et al. 2001) وكذلك بعوامل يجادل أشخاص بأنها أساسية لعمليات بناء السلام. وسوف نعود إلى هذا النقاش في القسم 3 والقسم 4 حيث سنعاين بنية وتأثير مجموعة من التدخلات المتعلقة بالسياسات والرامية إلى دعم الانتعاش الاقتصادي في المجتمعات التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع.

وتم التوصل بصورة خاصة إلى أن المساواة بين الجنسين–مقيسة من حيث انخفاض معدلات المواليد وارتفاع النسبة المئوية لتمثيل النساء في المجالس النيابية- ترتبط بانخفاض خطر نشوب النزاعات فيما بين الدول.

حاسماً قد يطيح بمكاسب النساء ويسرع بعودتهن إلى الأدوار التي كنّ يؤدينها قبل اندلاع الحرب (Calderon et al. 2011, International Alert 2010, Date-Bah 2003). ثالثاً: قد تتقيد الزيادة في سلطة النساء بنوع الأعمال التي يمكن للمرأة الحصول عليها أثناء النزاعات وبعدها. فقد تكون الأعمال ذات الأجر المرتفع مرتبطة بزيادة تمكين المرأة. ومع ذلك، قد لا تتمخض الأعمال متدنية المهارة والأجر أو عديمة الأجر—التي تتسم بها غالبية الوظائف الجديدة للإناث في سياقات النزاعات- عن تحسن ملحوظ في تمكين المرأة اقتصادياً (Chiappori et al. 2002, Pollack 2005, Anderson and Eswaran 2009). وفي ظل هذه الأوضاع لن تنجح الفرضية 4 تجريبياً (أي أننا لن نلحظ أي تحسن في تمكين المرأة كنتيجة للأدوار الجديدة التي تتولاها أثناء النزاع). ما لم يتم تنفيذ تدخلات على نحو واضح لدعم قدر أكبر وأكثر مغزى من مشاركة النساء في أسواق العمالة وفي المؤسسات الاجتماعية والسياسية عندما تضع الحرب أوزارها.

2-2-2 رفاه الأسرة المعيشية

لنا أن نتوقع أن يكون للتغيرات في أدوار الجنسين التي تنجم عن النزاع تأثير إيجابي على رفاهية الأسرة المعيشية عن طريقين: الأول، يمكن الربط بين زيادة مشاركة نساء الأسر المعيشية المتأثرة بالنزاع في أسواق العمالة وحالة التحسن في دخل الأسرة أو أنه على الأقل قد يساعد في التعويض عن خسائر الدخل التي تسبب بها النزاع. والثاني، قد تقود زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة إلى تحسن الاستثمار في تعليم الأطفال والصحة واستهلاك الغذاء مما سيكون له تأثيرات إيجابية على مستوى رفاه الأسرة المعيشية. لقد قمنا باشتقاق الفرضية التالية حول النتائج المحتملة للأدوار الجديدة للنساء أثناء النزاع فيما يتعلق برفاه الأسرة المعيشية:

الفرضية (5): ترتبط زيادة مشاركة النساء المتأثرات بالنزاع في أسواق العمالة بمظاهر إيجابية لرفاهية الأسرة المعيشية عندما يصاحبها تحسن في تمكين المرأة وبعد التحكم في الخصائص الأخرى التي تتم ملاحظتها عند الفرد والأسرة المعيشية.

تستند هذه الفرضية على كم كبير من الأبحاث على المستوى الجزئي والمستوى التجريبي في مجال الاقتصاد الإنمائي والتي تناولت الروابط بين التمكين الاقتصادي للنساء ورفاه الأُسر المعيشية. تظهر الأدلة التي تراكمت على مدار العقدين الماضيين أن التغير في توزيع الموارد أو المقدرات أو السلطة التي تميل لصالح النساء يكون مرتبطاً في الغالب بمظاهر إيجابية لدى الأُسر المعيشية (Attanasio and Lechene 2010, Duflo 2003, Duflo and Udry 2004, Gitter and Barham 2008, Hoddinott and Haddad 1991, Rangel 2006, Thomas 1990, 1997, Qian 2008).

يتناقض هذا الدليل مع النتائج التي ناقشتها مجموعة من الدراسات التجريبية التي تناولت تأثير النزاع على رفاه الأسر المعيشية والتي تقارن النواتج بين الأسر المعيشية التي يعيلها ذكور وتلك التي تعيلها إناث. تجد هذه الدراسات بصفة عامة مستويات زائدة من الضعف والفقر في أوساط الأسر المعيشية التي تعيلها إناث من جراء تعرضها للنزاع. وقد ذكرت التقارير ذلك عن رواندا (Vepoorten and Bundervoet 2006) وبوروندي (Berlage 2007, Justino and Verwimp 2006) وموزمبيق (Bruck 2004) وكولومبيا (Ibaez and Moya 2006). ونجد

تعاونية زراعية نسائية، ليبيريا، 2009. مصدر الصورة: كريس هيرويغ.

أن ارتفاع مستوى الضعف لدى الأسر المعيشية التي تعيلها إناث هو حقيقة ثابتة في كافة المجتمعات التي تعيش نزاعات أو الخالية منها وحتى في البلدان المتقدمة (Brück and Vothknecht 2011).

وفي سبيل تحديد التأثير السببي لمساهمة أدوار النساء في رفاه الأسر المعيشية، يجب علينا تقييم النتائج بين مجموعات قابلة للمقارنة من قبيل الأسر المعيشية التي تتألف من تركيبة مماثلة ولكن مع التفريق بينها وبين تلك الأسر المعيشية التي تنخرط نساؤها في أنشطة اقتصادية. تعطينا الدراسات أعلاه نتائج حول جوانب الرفاه عند جميع الأسر المعيشية التي تعيلها إناث دون الأخذ بعين الاعتبار المكانة الجديدة على مستوى التوظيف بالنسبة لبعض من هؤلاء النساء؛ فمن الممكن جداً أن يتحسن مستوى رفاه الأسرة عندما تنخرط النساء في أنواع محددة من الأنشطة الإنتاجية. وسوف نختبر بعضاً من هذه التأثيرات لدى الأسر المعيشية المتأثرة وغير المتأثرة بالنزاع في البوسنة والهرسك وكولومبيا وكوسوفو (بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1244) ونيبال وطاجيكستان وتيمور-ليشتي في القسم 3.

2-2-3 الانتعاش الاقتصادي والسلام المستدام للمجتمع المحلي

نتوقع، كما فعلنا في شرح القسم السابق، أن يكون للتغيرات في أدوار الجنسين الناتجة عن النزاع تأثير إيجابي على الانتعاش في المجتمعات المحلية عن طريقين: الأول، قد تشكل زيادة مشاركة النساء في المناطق المتأثرة بالنزاع في أسواق العمالة حافزاً لعملية الانتعاش الاقتصادي المحلي عن طريق تحقيق ثروة

قد تقود التغيرات في الأدوار والأنشطة بين الجنسين إلى وقوع عبء عمل أكبر على كاهل النساء اللواتي يعملن غالباً على زيادة وقتهن المخصص للمهمات الإنتاجية دون التقليل بمقدار مماثل من وقتهن المصروف على المهمات اليومية المتعلقة بالجوانب الإنجابية والمنزلية.

للنزاع والمشاركة المدنية، مع عدم ملاحظة فروقات مهمة بين الإناث والذكور الذين شملتهم الدراسات (Bellows and Miguel 2006, 2009, DeLuca and Verpoorten 2011). تركز هذه النتائج على تأثيرات ما بعد انتهاء النزاع بالمقارنة مع الروايات المتعلقة بالمشاركة المدنية للنساء خلال النزاع المسلح.

توفر الأبحاث المتوفرة توصيفات محدودة فقط —وليس أدلة تجريبية دقيقة— للأدوار الاجتماعية والسياسية للنساء في عدد من البلدان الخارجة من النزاع. تنخرط النساء في المناطق التي يسودها النزاع في عدد من المؤسسات منها الكنائس والمدارس والمستشفيات والجمعيات الخيرية وجماعات المساعدة الذاتية والمؤسسات السياسية المحلية (Kumar 2000, Rehn and Johnson Sirleaf 2002, Sorensen 1998). ومن خلال هذه الكم (القليل) من الأبحاث اشتُقت الفرضية الثالثة، وهي:

الفرضية (3): يزيد النزاع العنيف من مشاركة النساء في المؤسسات الاجتماعية والسياسية على المستويين المحلي والوطني.

يمكن ربط الآليات المحتملة التي تنطوي عليها هذه التأثيرات على مشاركة النساء الاجتماعية والسياسية مع التغيرات في أدوار الجنسين ضمن الأسر المعيشية وتزايد وقت النساء المخصص للأنشطة الإنتاجية خارج إطار أسرهن، مما قد يعزز العلاقات والتفاعلات الاجتماعية ويعدّل من أفضليات النساء وسلوكهن فيما يتعلق بالمشاركة السياسية. بنفس الطريقة، يمكن للنساء أن يتقدمن خلال النزاع لشغل مواقع قيادية شغرت بفعل هجرة أفراد ذكور من المجتمع المحلي أو نزوحهم أو وفاتهم. من ناحية أخرى، قد تقود التغيرات في الأدوار والأنشطة بين الجنسين إلى وقوع عبء عمل أكبر على كاهل النساء اللواتي يعملن غالباً على زيادة وقتهن المخصص للمهمات الإنتاجية دون التقليل بمقدار مماثل من وقتهن المصروف على المهمات اليومية المتعلقة بالجوانب الإنجابية والمنزلية. هذا العبء الزائد على النساء إذن قد يحد من مشاركتهن في الجماعات والمنظمات الاجتماعية. وسوف نعود لمناقشة هذه النقطة في القسم 3 على الرغم من أن الأدلة التي تمكنا من جمعها على التأثيرات الاجتماعية والسياسية للنزاع كانت مقيدة بمدى توفر البيانات المناسبة.

2-2 تأثير الأدوار الجديدة للنساء على بناء السلام والانتعاش الاقتصادي

المسألة الثانية التي سنتطرق إليها في هذه الدراسة تتعلق بالطريقة التي قد تؤثر بها التغيرات على أداور الإناث التي استعرضناها أعلاه على مكانة النساء بعد انتهاء النزاع ومقدرة أسرهن على التعافي من آثار النزاع واستدامة عمليات الاستقرار والانتعاش الاقتصادي على مستوى المجتمع المحلي. لم نتمكن من العثور على إجابات مباشرة لهذه المسألة في الأبحاث المنشورة. إذ تركز الدراسات الموجودة على أدوار النساء في سياقات النزاع العنيف تركيزاً جوهرياً على توثيق التغيرات في الأدوار والأنشطة الجديدة. وثمة عدد أقل من الأدلة على النتائج (الإيجابية أو السلبية) لهذه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

والسبب في هذا الوضع يعود بصورة كبيرة إلى غياب الدليل الدقيق على الآليات التي تشكل أساساً لهذه العمليات من التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وكذلك إلى غياب التقييمات المتسمة بدقة كافية لبرامج السياسات في سياقات ما بعد النزاع.

وعلى الرغم من هذا الافتقار إلى الأدلة، إلا أننا تمكنا من وضع فرضية عامة تستند إلى أبحاث منشورة ذات صلة قد تشير نحو بعض الإجابات الجزئية أو غير المباشرة عن المسألة أعلاه. وسوف نستغل هذه الأبحاث في شحذ فرضية البحث التي سنختبرها في التحليل التجريبي في قسم 3. وسوف نلخص ونناقش فيما يلي الأدلة الموجودة حول تأثير الأدوار والأنشطة الجديدة للنساء أثناء النزاع على (1) تمكين النساء أنفسهن، (2) مستويات رفاه الأُسر المعيشية، (3) عمليات الانتعاش الاقتصادي على مستوى المجتمع المحلي.

2-2-1 تمكين النساء

يجب على أي تحليل للآليات التي تصوغ الرفاه والانتعاش الاقتصادي بعد انتهاء النزاع أن يأخذ بالاعتبار توزيع السلطات وعمليات صنع القرارات داخل الأسرة المعيشية لأن ذلك يحدد القرارات الاستثمارية والإنتاجية والاستهلاكية للأسرة. يؤثر النزاع على علاقات الجنسين وأدوارهما كما بيّن استعراضنا أعلاه للأبحاث المنشورة. وبصورة خاصة، يبدو التعرض للنزاع مرتبطاً بزيادة في مشاركة النساء في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبالتالي ينبغي لنا أن نتوقع ملاحظة تأثيرات إيجابية للنزاع على مكانة المرأة من خلال زيادة تمكين الأنثى وقوتها التفاوضية داخل الأسرة المعيشية، وزيادة الاستقلالية الاقتصادية وزيادة الثقة والاعتداد بالنفس (Nakamura 2004). علاوة على ذلك، ينبغي أن تحافظ التجربة والمعرفة المكتسبة من خلال زيادة ضلوع المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على هذه الفوائد المتوقعة على المدى الطويل. وبهذا المعنى، يمكن للنزاع أن يتيح فرصة إحداث تحول في البنى الاجتماعية وتشجيع مساواة أكبر بين الجنسين.

الفرضية (4): ترتبط زيادة مشاركة النساء المتأثرات بالنزاع في أسواق العمالة، والزيادة في المشاركة المدنية، بزيادة التمكين الاقتصادي للمرأة داخل الأسرة المعيشية وخاصة في الأسر المعيشية التي تعيلها أنثى.

تحدّثت دراسات عدة عن زيادة سلطة المرأة عقب النزوح أو العيش في مخيمات (Byrne 1996, El-Bushra et al. 2002, El-Bushra and Sahl 2005). إلا أن زيادة مسؤولية المرأة وتوليها أنشطة ذكورية من وجهة نظر تقليدية خلال النزاع قد يكون لها تأثيرات متضاربة. أولاً: حتى لو كان للنساء أن يتكلمن بفخر وإيجابية عن الفرص الجديدة المتاحة لهن، إلا أن القيم الأبوية التقليدية تميل إلى تقييد أية فرص جديدة قد تُتاح للنساء في الفترة التي تلي النزاع (Handrahan 2004, Date-Bah 2003). ثانياً: أشارت بعض الأدلة حول دور الجنسين في فترات ما بعد النزاعات إلى حدوث زيادات مقلقة في العنف المنزلي الذي يمكن أن يشكل عاملاً

2- استعراض المواد والأبحاث المنشورة[2]

تتطرق هذه الدراسة إلى مسألتين رئيسيتين. تتعلق الأولى بدور النساء أثناء النزاع. أي: كيف يعمل النزاع العنيف على تغيير الأدوار التي تقوم بها المرأة في الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي؟ وسوف نستعرض في القسم 2-1 المواد التي كُتبت حول تأثير النزاع العنيف على وظائف النساء ضمن أسرهن وعلى أدوارهن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على نطاق أوسع من الأسرة. أما المسالة الثانية فهي تعنى بتأثير هذه الأدوار والأنشطة الجديدة. أي: كيف تؤثر التغيرات التي تطرأ على أدوار النساء أثناء النزاع على مكانة النساء وقدرة أسرهن ومجتمعاتهن المحلية على التعافي من النزاع؟ وسوف نستعرض الأدلة الموجودة على هذه المسالة في القسم 2-2.

بصورة عامة، توصلنا إلى أن الأدلة الدقيقة على أدوار النساء أثناء النزاع وفترة ما بعد النزاع شحيحة بطريقة مثيرة للدهشة. ومع ذلك فقد تمكنا من تجميع معلومات مفيدة من كل دراسة من الدراسات الواردة أدناه حول ما نعرفه وما يجب علينا معرفته حول تأثير النزاع العنيف على أدوار النساء وأنشطتهن. وبصورة خاصة، استفدنا من استعراض المواد المكتوبة في القسم 2-1 و2-2 لاشتقاق فرضية محددة يمكن اختبارها تجريبياً باستخدام بيانات كمية والتعرف على الثغرات الرئيسية في الأدلة والتي يتوجب التعامل معها بأسلوب مقارن وممنهج.

2-1 التغير في أدوار الجنسين أثناء النزاع وبعده

2-1-1 تأثير النزاع على الأدوار الأسرية والاقتصادية

وفرت الأبحاث الجديدة ما يمكن وصفه بأنه طائفة جديدة بالاعتبار من الأدلة على تأثير النزاع العنيف على الأُسر المعيشية والمجتمعات المحلية بسبب مقتل وإصابة وتشرد الأشخاص وتدمير الهياكل الأساسية المادية وتحطيم النسيج الاجتماعي والبنى الاجتماعية والسياسية المحلية.[3] تتمثل النتيجتان الرئيسيتان اللتان تتوصل إليهما هذه المؤلفات والأبحاث المنشورة في أن البلدان الخارجة من النزاعات تتسم بزيادة في عدد الأُسر المعيشية التي تعيلها إناث، واللاتي يكن أرامل في أغلب الحالات.[4] وأن تأثيرات النزاع العنيف تجبر النساء في الغالب على تبني أدوار جديدة أبرزها إعالة الأسرة وكسب قوت أفرادها (de Walque 2006, El-Bushra et al. 2002, Kumar 2001, Menon and Rodgers 2011, Schindler 2010, Shemyakina 2009, Zuckerman and Greenberg 2004). وقد أتاحت لنا هذه الطائفة من الأدلة اشتقاق الفرضية الأولى حول تأثيرات النزاع العنيف على أدوار الجنسين، وهي:

الفرضية (1): يزيد النزاع العنيف من مسؤوليات المرأة داخل الأسرة المعيشية ويغير تقسيم المهمات بين الجنسين من خلال تأثيراته على تركيب الأسرة المعيشية.

وينبثق عن هذه الفرضية مضمونان اثنان قابلان للاختبار: الأول هو أننا نتوقع أن نلاحظ نسباً مرتفعة من النساء المنفصلات و/أو المطلقات و/أو الأرامل ومن الأُسر المعيشية التي تعيلها أنثى وكذلك من نسب الإعالة في المناطق المتأثرة بالنزاع نسبةً إلى المناطق التي تأثرت بدرجة أقل. والثاني هو أننا نتوقع أن نجد فروقات مهمة في توزيع الوقت على جميع الأنشطة بين النساء والرجال حيث تمضي النساء في الأُسر المعيشية المتضررة من النزاع وقتاً أطول في المهمات الإنتاجية ووقتاً أقل في المهمات الإنجابية عند مقارنتهن بالنساء من أسر معيشية أقل تضرراً.

تجبر التأثيرات السلبية للنزاع العنيف على الأسواق والفرص الاقتصادية الأفراد والأُسر المعيشية على تبني مجموعة من استراتيجيات التكيّف كي تتمكن من تأمين حياتها وسبل عيشها. ونتيجة لتأثير النزاع على التركيب الديموغرافي للأُسر المعيشية، فإن أحد أهم استراتيجيات التكيف التي تتبناها الأسر المعيشية في البلدان المتأثرة بالنزاعات في سبيل كسب رزق أفرادها هو التغيير في تقسيم العمل المتعارف عليه تقليدياً بين الجنسين: فالنساء تتولى أدواراً تتعلق بكسب الرزق في الأسرة المعيشية أثناء النزاع وخلال الفترة الوجيزة التي تليه كي تملأ فراغ العمال (الذكور) الغائبين.[5] وعلى الرغم من الزيادة العامة التي تتحدث عنها التقارير في توظيف الإناث في كافة السياقات المتأثرة بالنزاع، إلا أن النساء ينشطن بصورة خاصة في الوظائف التي تتطلب مستويات متدنية من المهارة وفي القطاع غير الرسمي (Allden 2008, Kumar 2000, Sorensen 1998, Women for Women 2010). لا يقتصر انخراط النساء بدرجة أعلى نسبياً في القطاع غير الرسمي على سياقات النزاع بل هو اتجاه عام في البلدان النامية. إلا أن التعرض للنزاع العنيف يمكن أن يعزز من وجود النساء في الأسواق غير الرسمية. واستناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها في الأبحاث المعنية بأدوار الجنسين أثناء النزاع، يمكننا اشتقاق الفرضية الثانية، وهي:

الفرضية (2): يزيد النزاع العنيف من مشاركة النساء في أسواق العمالة والأنشطة المدرة للدخل، وذلك بسبب تغيير تركيبة الأسرة المعيشية، وكاستراتيجية للتعامل مع كسب الرزق في ظروف اقتصادية صعبة.

2-1-2 تأثير النزاع على الأدوار الاجتماعية والسياسية للنساء

من بين التأثيرات المدمرة للنزاع العنيف تمزيقه للعلاقات والشبكات الاجتماعية. ومع ذلك فإن موضوع العلاقة بين النزاع العنيف والتغيير المؤسسي هو من أقل جوانب النزاع المسلح التي تم تناولها بالبحث (انظر: Blattman and Miguel 2010, Justino 2012). أظهرت بعض دراسات الحالات الإفرادية دليلاً على كثافة مستويات المشاركة المدنية للإناث -سواء بصورة فردية أم من خلال المنظمات النسائية- في سياقات النزاع وما بعد النزاع. ومنشأ هذه الروايات هو عدد قليل من دراسات وصفية لحالات إفرادية. أما الأدلة التجريبية الأكثر دقة حول تأثير النزاع على المشاركة المدنية والسياسية فهي محدودة تماماً وتنعدم فيها بوجه خاص التحليلات التي تراعي الفروقات بين الجنسين. ويعود السبب في ذلك، إلى حد كبير، إلى الافتقار إلى البيانات المناسبة بشأن رأس المال الاجتماعي وتدابير المشاركة السياسية في الدراسات الاستقصائية للأُسر المعيشية، لا سيما البيانات المصنفة حسب نوع الجنس. وقد تحدثت بعض الدراسات القليلة التي أُجريت في الآونة الأخيرة عن وجود علاقة سببية إيجابية بين التعرض

إن البرمجة المعنية بالقضايا الجنسانية في سياقات ما بعد النزاعات لا تستنير على نحوٍ كافٍ حالياً بالبيانات الخاصة بالوضع الضعيف للنساء أو احتياجاتهن من استعادة سبل العيش أو إسهامهن الفعلي أو الممكن في رفاه الأسرة المعيشية وانتعاش المجتمع المحلي.

المعيشية والمجتمع المحلي في بعض الحالات الإفرادية المدروسة على الرغم من تدني مرتبة الوظائف التي عملت بها النساء المتضررات من النزاع. وعلى الرغم من أن النساء يكسبن بالمعدل دخلاً أقل مقارنة بالرجال.

هذه النتائج لا تجد ما يعبر عنها في التدخلات الخاصة بالسياسات الجاري تنفيذها حالياً في البلدان المتأثرة بالنزاعات بما فيها برامج خلق فرص العمل ومشاريع التمويل البالغ الصغر والمبادرات الإنمائية القائمة على المجتمع المحلي ومشاريع بناء السلام وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلى الرغم من الفوائد المهمة المحتملة لتحقيق السلام والتي تنشأ عن زيادة الإدماج الممنهج للمرأة في مبادرات الانتعاش الاقتصادي وبناء السلام وعن زيادة تشغيل النساء بوظائف أكثر أهمية. وكذلك تلك المنبثقة عن التدابير التي تعزز مكانة النساء في علاقات السلطة ضمن الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي. لا تزال البرمجة الحالية للسياسات في البلدان المتأثرة بالنزاعات تواصل تركيزها على دور الرجال في تحقيق السلام والأمن والاستقرار الاقتصادي.

التحليل التجريبي الذي تتضمنه هذه الورقة يشير بقوة إلى أن زيادة مشاركة النساء في قوى العمل في المناطق المتأثرة بالنزاع تكون في بعض الحالات مرتبطة بزيادة في المستوى العام لرفاه الأُسر المعيشية والمجتمع المحلي. ينبغي لتدخلات الإنعاش في مرحلة ما بعد النزاع أن تدعم. على نحو أكثر منهجية. إشراك النساء في إعادة بناء الاقتصاد في مجتمعات ما بعد النزاعات نظراً للفوائد الكبيرة. وغير المستغلة. لمشاركة النساء في عمليات الانتعاش على مستوى الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي.

1- خلفية الدراسة وأهدافها

تظل النزاعات العنيفة. على الرغم من تناقص عددها مؤخراً (Themner and Wallensteen 2011). أحد أهم التحديات التي تواجه العالم اليوم. خاصة بسبب استمرارها وتأثيراتها المدمرة على حياة نحو 1.5 بليون إنسان وعلى سبل عيشهم وصحتهم. يستمر إرث العنف في كثير من السياقات فيما تواجه البلدان الآخذة في التعافي من النزاع تحديات عديدة من حيث الانتعاش وإعادة البناء.

تتكيف حياة النساء في سياقات النزاعات المسلحة بصورة كبيرة استجابة إلى التغيرات التي تحدث في أسرهن ومجتمعهن المحلي وكذلك استجابة مباشرة للقتال والعنف. تعد النساء ضحايا للنزاع لكنهن ينخرطن بفعالية أيضاً في الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أثناء دورات النزاع العنيف. إلا أن ثمة نقص كبير في الأدلة المنهجية والقوية على تأثير العنف على النساء وأدوار الجنسين وعلى فوائد شمول النساء في عمليات الانتعاش الاقتصادي وبناء السلام. إن السياسات والبرمجة المعنية بالقضايا الجنسانية في سياقات ما بعد النزاعات لا تستنير على نحوٍ كافٍ حالياً بالبيانات الخاصة بالوضع الضعيف للنساء أو احتياجاتهن من استعادة سبل العيش أو إسهامهن الفعلي أو الممكن في رفاه الأُسر المعيشية وانتعاش المجتمع المحلي.

الغاية من هذه الورقة هي البناء على المعرفة المتوفرة لتقديم أدلة تجريبية جديدة على تأثير النزاع العنيف على الأنشطة التي تزاولها النساء والتأثير اللاحق لهذه التغييرات على العمليات المحلية الخاصة بالانتعاش الاقتصادي بعد انتهاء النزاع.

يتبنى التحليل منظوراً من المستوى الجزئي يركز على التفاعلات على مستوى الفرد والأسرة المعيشية والمجتمع المحلي والتي تنجم عن النزاع العنيف الذي لا بد أن يرتبط ببعد جنساني. يستند الدليل الجديد المنبثق عن هذه الورقة إلى البيانات الأساسية التي جُمعت كعينات تمثيلية للأفراد والأُسر المعيشية والمجتمعات المحلية باستخدام تصاميم البحث الاستقصائي وطرق التحليل الإحصائية. وتتم مقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها من تحليل شامل للبلدان.[1]

تنقسم هذه الورقة إلى ثلاثة أقسام رئيسية. سنستعرض في القسم الثاني الأدلة الموجودة على الكيفية التي يؤثر بها النزاع على أدوار النساء في الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية. ولماذا وكيف تتغير أدوار الجنسين تبعاً للنزاع. والمدى الذي قد تؤثر به هذه الأدوار الجديدة على العمليات المحلية للانتعاش الاقتصادي في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع. وقد استُخدم هذا الاستعراض للتعرف على جملة من الفرضيات القابلة للفحص بشأن الإسهام المحتمل للنساء في عمليات الانتعاش الاقتصادي. يتناول القسم الثالث هذه الفرضيات بالفحص ويقدم تحليلاً تجريبياً مفصلاً على المستوى الجزئي مستخدماً التحليل الإحصائي الوصفي. وذلك فيما يتعلق بالعلاقة بين النزاع العنيف وأدوار النساء والانتعاش الاقتصادي لما بعد انتهاء النزاع في دراسة لست حالات إفرادية: هي البوسنة والهرسك وكولومبيا وكوسوفو (بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1244) ونيبال وطاجيكستان وتيمور-ليشتي. أما في القسم الرابع فسوف نناقش هذه الأدلة في ضوء مبادرات بناء السلام والانتعاش الاقتصادي التي يجري تنفيذها حالياً في البلدان الخارجة من النزاعات. كما أننا سنتقدم باقتراحات بخصوص التحليلات المستقبلية.

ملخص تنفيذي

في حين يتم التأكيد عادة على أن النساء يعانين أثناء النزاعات بطريقة تختلف عن الرجال وأنهن يواجهن أعباء أكبر خلال عملية الانتعاش، إلا أن حجم الأبحاث المنظمة التي أجريت حول هذه المسألة ظل محدوداً بسبب ندرة البيانات. وتشير المواد المتوفرة حول تبعات النزاعات المسلحة إلى أن حياة النساء ومصادر رزقهن في هذه السياقات تخضع لتعديلات مهمة. فثمة روايات عديد عن نساء تولين أدواراً اقتصادية جديدة وأُخريات انضممن للقوات المسلحة أو عملن كصانعات سلام أو قدمن الدعم الاقتصادي والاجتماعي اللازم لإعادة إعمار المجتمعات المحلية التي تضررت جراء النزاع العنيف. ومع ذلك، ثمة الكثير مما يتوجب معرفته بشأن طبيعة، ومقدار، الفوائد المترتبة عن شمول المرأة بصورة أكبر في عمليات الانتعاش الاقتصادي وبناء السلام. تستند صياغة سياسات الانتعاش الاقتصادي في سياقات ما بعد النزاعات في الوقت الحاضر إلى أدلة محدودة بشأن التغيرات ذات الصلة بالنزاع والتي تطرأ على الأدوار الاقتصادية للرجال والنساء. كما أن الإجراءات اللازمة لتقييم تأثير السياسات من حيث أدوار الجنسين والمساواة بينهما ظلت غير كافية. وقد نجم عن هذا الوضع في بعض الأحيان ضعف نسبي في دعم أعمال إنعاش سبل عيش النساء وتركيز متواصل وغير مدروس على البرامج المعنية بتوفير فرص العمل للذكور وتركيز الأولويات على إعادة الإدماج الاقتصادي للمقاتلين السابقين (ومعظمهم من الذكور).

إن الهدف الرئيسي لهذه الورقة هو تحليل الكيفية التي قد تعمل بها التغيرات الحاصلة على أدوار النساء وأنشطتهن خلال نوبات النزاع العنيف على صياغة مساهمتهن في الانتعاش الاقتصادي والسلام المستدام بعد انتهاء النزاع. ويثير ذلك سؤالين اثنين يتوفر بشأنهما حالياً دليل محدود في المؤلفات الأكاديمية التي تتحدث عن النزاع العنيف أو في تصميم سياسات الانتعاش الاقتصادي في سياقات ما بعد النزاعات. والسؤالان هما:

1. **كيف يعمل النزاع العنيف على تغيير الأدوار التي تتولاها النساء ضمن أسرهن المعيشية أو مجتمعاتهن المحلية؟**
2. **كيف تؤثر التغيرات في أدوار الإناث خلال النزاع على مكانة المرأة بعد انتهاء النزاع، وعلى قدرة الأُسر المعيشية والمجتمعات المحلية على التعافي من النزاع؟**

وفي سبيل الإجابة عن هذين السؤالين تستعرض هذه الورقة ما تحقق حتى الآن من معرفة وتقدّم أدلة تجريبية جديدة من خلال دراسة حالات إفرادية لستة بلدان، هي: البوسنة والهرسك وكولومبيا وكوسوفو (بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1244) ونيبال وطاجيكستان وتيمور-ليشتي. إن الغرض من إجراء التحليل التجريبي هو الوصول إلى فهم أفضل لما يلي:

(1) الكيفية التي تُسهم بها التغيُّرات في أدوار النساء وأنشطتهن في عمليات الانتعاش الاقتصادي؛

(2) ما إذا كانت التدخلات القائمة تدعم هذه الأدوار الجديدة (إن كانت إيجابية) أو تساعد النساء في التغلب على النتائج السلبية؛

(3) ما التدخلات التي يتوجب على المجتمع الدولي والحكومات المحلية أن تشجعها من أجل دعم دور النساء في عمليات الانتعاش الاقتصادي وبناء السلام.

يمثل هذا التحليل خطوة أولى نحو إيجاد دليل دقيق على العلاقة بين مشاركة النساء في الانتعاش الاقتصادي واستقرار المجتمع المحلي في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع. ويجب تفسير النتائج التي يتم الحصول عليها بحذر بسبب محدودية البيانات وبالتالي القيود على أنواع التحليلات التي يمكن إجراؤها في هذه المرحلة. ومع ذلك يشير التحليل التجريبي إلى عدد من الاتجاهات والأنماط القوية والواضحة، وهي كالتالي:

- **تشارك النساء بصورة أكثر فاعلية في أسواق العمالة أثناء النزاع وعقب انتهائه مباشرة.** وظهرت هذه النتيجة في الحالات الإفرادية الست. إلا أنه وعلى الرغم من الزيادات في مشاركتهن في سوق العمالة ظلت النساء تواجه العراقيل من حيث الحصول على وظيفة ومن حيث أنواع الوظائف المتاحة لهن ومستويات الدخل الذي يحصلن عليه. بالإضافة إلى ذلك، يتم إغفال مساهمة النساء في الأمن الاقتصادي للأُسر المعيشية في الفترة التي تعقب النزاع: فهناك نزعة تتمثل في فقدان النساء لوظائفهن عند انتهاء الحرب وتعرضهن لضغوطات للعودة إلى ممارسة الأدوار التقليدية.
- **يتفاقم الوضع الاقتصادي الضعيف للنساء تفاقما كبيراً أثناء النزاع وخاصة في حالات الأسر المعيشية التي تعيلها أنثى.** وقد توصل البحث إلى أن نسبة الأسر المعيشية التي تعيلها أنثى تزداد خلال النزاع وأنها تزداد ضعفاً بسبب ارتفاع معدلات الإعالة أثناء النزاع. إن الارتفاع في نسبة مشاركة المرأة في سوق العمالة —سواء في الأسر المعيشية التي تعيلها أنثى أم لا- يحدث دون أي انخفاض مرئي في تأدية الالتزامات الأخرى. ويزداد تعرض النساء للفقر سوءاً لأن الأعمال المتاحة لهن تكون متدنية الأجور والمهارات وتتخذ أشكالاً من التشغيل الذاتي في أنشطة غير رسمية أو عمل عائلي غير مدفوع الأجر.
- ومع ذلك، وفي منحى يخالف كل المعطيات، **ترتبط الزيادات في مشاركة النساء في قوة العمل في المناطق المتأثرة بالنزاع في بعض الحالات بزيادة في المستوى العام لرفاه الأسر المعيشية والمجتمع المحلي.**

> *ترتبط الزيادات في مشاركة النساء في قوة العمل في المناطق المتأثرة بالنزاع في بعض الحالات بزيادة في المستوى العام لرفاه الأُسر المعيشية والمجتمع المحلي.*

وذلك لدى مقارنتها بأُسر معيشية وبمناطق أقل تأثراً بالنزاع وقياسها من حيث معدل أعلى لاستهلاك الفرد. تعتمد هذه النتيجة على نوع العمل الذي تنخرط فيه النساء؛ فالفائدة تكون أكبر عند توظيف النساء في أعمال براتب أفضل. إلا أننا، وعلى نحو ملفت، نظل نرى وجود فوائد إيجابية للأسرة

نساء يعملن من أجل الانتعاش: تأثير توظيف الإناث على رفاه الأسرة والمجتمع المحلي بعد انتهاء النزاع

تنويهات

كتبت هذه الورقة الدكتورة باتريشيا جوستينو رئيسة المجموعة المعنية بالنزاع والعنف والتنمية التابعة لمعهد الدراسات الإنمائية. وساهم فيها كل من إيفان كاردونا وربيكا ميتشل وكاثرين مولر كفريق بحث رئيسي، والدكتورة ماري غوتز وهاني كويفا بيتيتا وراشيل دور-ويكس من قسم السلام والأمن بهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

تمت ترجمة هذا الكتاب المرجعي الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة بفضل دعم كريم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA).

تشرين الأول/أكتوبر 2012

*أي إشارة إلى «صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة» في هذه الوثيقة يجب أن تُفهم بأنها تشير إلى «صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة السابق»، وهو أحد أربع هيئات أُدمجت في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في 21 تموز/يوليو 2010 وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 64/289.

*أي إشارة إلى «قرار الأمم المتحدة رقم 1325 والقرارات اللاحقة أو القرارات الستة بشأن المرأة والسلام والأمن» في هذه الوثيقة يجب أن تُفهم بأنها تشير إلى قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن 1325 (2000)؛ 1820 (2008)؛ 1888 (2009)؛ 1889 (2009)؛ و 1960 (2010)؛ و 2106 (2013).

"في وقت إعادة طباعة هذا الدليل في عام 2014، تم إقرار قرارين إضافيين بشأن المرأة والسلام والأمن، وهما: 2106 (2013) و 2122 (2013). وقد أدرجنا النص الكامل لهذين القرارين في المرفقات، إلا أننا لم ندرجهما في هذه الطبعة الجديدة من الدليل".

صورة الغلاف: نساء يصطدن السمك في نهر يقع بالقرب من قريتهن- غبولوكاي، ليبيريا، 2007. وقد فر جميع سكان القرية أثناء الحرب الأهلية الطويلة والوحشية ومن ثم عادوا بصورة بطيئة بعد عام 2005 في محاولة لإعادة بناء حياتهم.
مصدر الصورة: كريس هيرويغ.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

نساء يعملن من أجل الانتعاش: تأثير توظيف الإناث على رفاه الأسرة والمجتمع المحلي بعد انتهاء النزاع